



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

بوتين وترامب نهاية العولمة

[07]



الانسحاب باتجاه الحل

تزداد يوماً بعد يوم العوامل التي تساعد على إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في البلاد، سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية.

تشكل زيادة وزن القوى الدولية الصاعدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً الأساس الموضوعي، وشرطاً لانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي، ولكنه لا يعتبر شرطاً كافياً، وإن كان ضرورياً، مما يفرض على القوى الوطنية السورية تأمين العوامل الداخلية التي تتكامل مع ميزان القوى الدولي الجديد للإسراع بإنجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى.

إذا كان التراجع الكبير الذي جرى ويجري في وزن العمل المسلح على امتداد مساحات واسعة من البلاد، وتقلص نفوذ قوى الإرهاب، وجملة الهدن والمصالحات التي حصلت، والخطوات الجارية باتجاه تشكيل اللجنة الدستورية، تشكل مقدمات هامة باتجاه تأمين العوامل الداخلية، فإن استكمال هذه العوامل، أي: الإسراع بالحل الناجز على أساس القرارات الدولية، يعتبر ضرورة قصوى لا تحتل التاجيل. فالعلاقة بين الحل السياسي وخروج القوات الأمريكية علاقة طردية، وكل خطوة باتجاه الحل تسرع خروج القوات الأمريكية، وكل تأخير بالحل السياسي يوفر الظروف المناسبة للولايات المتحدة، لتأخير خروجها، ويؤمن لها إمكانية اللعب على التناقضات الكثيرة في الميدان السوري، التي أدت إلى إضعاف البنية الوطنية السورية، وإنهاكها.

تعتبر تطورات الوضع في الجنوب السوري، وعودته إلى سيادة الدولة السورية، خطوة باتجاه إنهاء الوجود الأمريكي في «التنف»، ليضع على جدول الأعمال قضية الوجود العسكري الأمريكي في الشمال الشرقي من البلاد أيضاً، وهو ما يتطلب سياسة عاقلة وحكيمة، من كل القوى في البلاد، تأخذ كل تناقضات وخصوصيات الوضع هناك بعين الاعتبار، وبما يسرع من إنهاء هذا الوضع الشاذ المتجسد بوجود القواعد العسكرية الأمريكية.

مما لا شك فيه، أن الوضع في الشمال الشرقي من البلاد، هو جزء من الأزمة الوطنية السورية، ومن هنا فإن البحث عن أي حل خارج سياق الحل العام للأزمة لن يكتب له النجاح، وعليه فإن ضرورة السعي إلى تمثيل تيار «الإدارة الذاتية» ببنائه العسكرية والسياسية في اللجنة الدستورية المزمع تشكيلها، وكل هياكل وبنى العملية السياسية الأخرى، يعتبر أنجع الحلول، ويضع الجميع أمام مسؤوليتهم الوطنية، ويؤدي إلى توحيد السوريين عموماً ضد الوجود الأمريكي، الذي لا يمكن تبرير استمراره بكل الأحوال.

إن المراحل العديدة والخطوات المتلاحقة والتقدم باتجاه الحل على وقع ميزان القوى الدولي الجديد، من مدينة حلب إلى غوطة دمشق إلى الجنوب السوري مروراً بكل الوقائع المتفرقة التي كانت تشعرننا باقتراب الحل أو بابتعاده جزئياً، لا يمكن أن تصبح بديلاً عن الحل السياسي الشامل، بل ينبغي اعتبارها خطوات ضرورية يتم تأطيرها لمصلحة الحل السياسي بكل مفرداته الأساسية المتضمنة في القرار الدولي 2254، والذي يأتي على رأس بنوده الحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية، الأمر الذي لا يعني خروج القوات الأمريكية فقط بل خروج كل القوات الأجنبية.

شؤون عربية ودولية



«بريكس»
والغيوبة الغربية

17

شؤون اقتصادية



اللاجئون السوريون
في لبنان

13

ملف «سورية 2018»



وما زال الحل السياسي
حلاً وحيداً!

05

شؤون عمالية



«الصناعية» في قابون..
قيد الاستثمار

02

«الصناعية» في قابون.. قيد الاستثمار



قامت الحكومة بتشميل منطقة القابون بالقانون رقم 10 الخاص بإحداث المناطق التنظيمية، ومن ثم ضمت إليه منطقة القابون الصناعية والتي تحوي العديد من معامل القطاع العام مثل شركة الغزل، والخماسية وسبرونكس، وشركة الكهرباء، بالإضافة إلى آلاف الورش الصناعية والمهن الحرفية، وهذه المعامل والمنشآت موجودة منذ نصف قرن على الأقل في تلك المنطقة،

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مكافحة مين يا عمي؟

أشيع عبر وسائل الإعلام ومنها: وسائل التواصل الاجتماعي، عن نية الحكومة في مكافحة الفساد، وأنها وضعت الخطط الكفيلة بإنجاز هذه المهمة أي: «الفساد» الذي استشرى إلى الحد الذي بات يشكل خطراً فعلياً على أن يحصل الفقراء على لقمة عيشهم التي تقيهم شر الموت جوعاً.

الفساد الكبير تطور وتمدد بفعل تشريعات وسياسات، وبالتالي مكافحته أيضاً تكون بفعل قرار سياسي واقتصادي، وليس بقرار إداري تصدره الحكومة وتعلن عن نيتها بمكافحته كما تقول، والذي يجعلنا نعيد موقفنا من مكافحة الفساد هو أنه في وقت سابق جرى الإعلان عن مكافحة الفساد تحت شعار «من أين لك هذا» ولكن ذهبت تلك التوجهات أدرج الرياح وتطورت فيها قوى الفساد وتطورت أدواتها ومركزت بين أيديها ثروات هائلة جعلت لها وزناً اقتصادياً وسياسياً لا يمكن الخلاص منه بالوسائل الإدارية المطروحة، إن كان هناك فعلاً إرادة المواجهة مع تلك القوى، والمواجهة معها تتطلب إشراك أصحاب المصلحة المتضررين وهم أغلبية الشعب السوري، وهذا يعني: أن تمتلك الحكومة لبرنامج سياسي اقتصادي منحاز لمصلحة الفقراء من الشعب، وهو ما لا تستطيع فعله كونها متبينة لبرنامج الليبرالية الاقتصادية والداعمة لقوى رأس المال بشكل أساسي عبر القوانين والتشريعات التي تسهل من حركته وتشرعن نهبه الكلي للاقتصاد الوطني، ومن خلال تحالفاته عالية المستوى مع مراكز قوى في جهاز الدولة الأمر الذي يعني: أوسع تشارك بين الطرفين في نهب الثروة التي تنتجها الطبقة العاملة وكل العاملين باجر، وحتى البرجوازية الصغيرة المعتمدة على إنتاجها الحرفي قد نالها الشيء الكثير من الأضرار التي سببتها لها تلك السياسات، ويمكن أن نضرب مثلاً يدل على ما نقوله، وهو: ما جرى مع الحرفيين في الغوطة الشرقية والغربية من عمليات إفلاس وإغلاق لمنشآتهم بسبب السماح باستيراد المواد التي كانوا ينتجونها وتسببت بتحويل الآلاف منهم إلى عاطلين عن العمل.

إن مكافحة الفساد الكبير تحتاج إلى منسوب مرتفع من الحريات الديمقراطية والسياسية تمكن أصحاب المصلحة الحقيقيين من الدفاع عن مصالحهم واسترداد الثروة المنهوبة، لاستثمارها في مشاريع تحقق أعلى نسب نمو تؤمن الحاجات الأساسية للفقراء من تعليم وسكن وصحة وغيرها من الحاجات التي افتقدوها بفعل النهب الواسع.

■ ميلاد شوقي

وأكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق فيصل سروري في تصريح لأحد المواقع الإلكترونية: أن المحافظة تدرس إعادة تنظيم منطقة القابون الصناعية وفق القانون رقم 10 على أن تكون طبيعة التنظيم سياحية لتحقيق الجدوى الاقتصادية من تنظيمها، وإعادة الكلف التي ستدفع في مشاريع البنى التحتية للتنظيم، مقابل إعطاء أصحاب المعامل والمستأجرين أسهماً في هذه المقاسم.

موقف غرفة الصناعة

غرفة صناعة دمشق وريفها تحركت للدفاع عن مصالح منتسبيها، وأعلنت عن رفضها لقرار المحافظة تنظيم المنطقة وفق القانون رقم 10 وتم عقد اجتماع بين الحكومة وغرفة الصناعة نتج عنه تفاهم بمنح الصناعيين أصحاب المعامل والمنشآت أراضي معدة للبناء في منطقة عدرا الصناعية مع إعطائهم فترة سماح لتسديد الدفعة الأولى بعد أربع سنوات من الاستلام ومن ثم يبدأ تقسيط المبلغ الباقي لمدة 20 عاماً إضافة إلى منح الصناعيين قروضاً بفائدة 6% تساعد الصناعيين على بناء منشآتهم في منطقة فضلون وعدرا الصناعيتين، وذلك بعد تملك الأرض وإعداد الرخص والبدء بالبناء.

وعود الحكومة

هي أعباء على الصناعيين

من المعروف أن طبيعة الصناعات في منطقة القابون يغلب عليها الطابع الحرفي والصناعات الخفيفة والمتوسطة، وبالتالي لا يمكن لهؤلاء تحمل تكاليف نقل عمالهم وبضائعهم من منطقة مدينة عدرا الصناعية وليسوا من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة التي تمكنهم من تسديد ثمن المقاسم في مدينة عدرا، وليس لديهم القدرة المالية الكافية لبنائها وحتى القروض التي وعدت الحكومة بها لا يمكنهم الاعتماد عليها لبناء مقاسمهم، فلا يمكنهم الاقتراض إلا بعد تملك الأرض، وهذا سيحتاج إلى سنين ومن ثم الاقتراض سيزيد من مديونيتهم وأعبائهم، وبالتالي تعثر صناعاتهم، وخاصة أن أغلبهم باتوا من الفقراء خلال الأزمة نتيجة تدمير منشآتهم وتوقف أعمالهم لمدة ثماني سنوات.

بعد ما استعاد البعض منهم مصنعهم بعد طول انتظار واستلامها والبدء بتخديمها ليات فجأة هذا القرار الغريب ليجهز في حال تنفيذه على منطقة صناعية عمرها حوالي قرن من الزمن، والتي تعيل الآلاف من العائلات في وقت كان حرياً بالحكومة دعم وتشجيع الصناعات والمناطق الصناعية ومساعدة الصناعيين على

إعادة بناء منشآتهم وتعويضهم عن سرقة وتعفيش منشآتهم، وبدلاً من ذلك تأتي الحكومة لتستملك لهم منشآتهم وتحولها إلى مناطق سياحية وتجبرهم على شراء مقاسم ودفع ثمنها والاقتراض للبناء عليها، وليس صحيحاً أن تخصيصهم في مقاسم في منطقة القابون سيعود عليهم بالفائدة والربح أكثر، نتيجة لتنظيم المنطقة وفق القانون رقم 10 فالقانون واضح من جهة تسعير سعر العقارات والأسهم وفق أسعار المنطقة قبل دخولها التنظيم دون اعتبار لما سيطرأ على المنطقة من ارتفاع في الأسعار نتيجة تنظيمها، ولا يسعنا هنا شرح مساوئ القانون رقم 10 ومدى تعديه على حق الملكية المصان دستورياً.

مصير معامل القطاع العام؟

ما هو مصير معامل القطاع العام مثل: شركة المغازل والشركة الخماسية وسبرونكس ومعمل الطاقة الشمسية؟ هل تكون قضية نقلها حجة لإهمالها ومن ثم وقفها عن العمل؟ لماذا لم يتم نقل هذه المعامل إلى مناطق آمنة أثناء حدوث المعارك؟ ألم يكن هذا سيجنب تلك المعامل الخراب والدمار والتعفيش الذي طالها، هل سيحصل القطاع العام على التسهيلات التي وعدت بها الحكومة الصناعيين؟ أم سيتم استئثارهم من تلك التسهيلات وهذا ما يحدث عادة.

طبيعة الصناعات في منطقة القابون يغلب عليها الطابع الحرفي والصناعات الخفيفة والمتوسطة وبالتالي لا يمكن لهؤلاء تحمل تكاليف وبضائعهم

تنويه

ورد في العدد «872» من صحيفة قاسيون خطأ فني يتعلق برقم العدد في ترويسة الصفحات الداخلية، حيث ورد أن رقم العدد هو «795» والصحيح أن رقم العدد هو العدد «872» مما اقتضى التنويه

الأهلية للمطاط على مائدة التشاركية



نقلت الصحافة المحلية منذ أيام خيراً مفاده: أن الشركة الأهلية للمطاط الكائنة في ريف دمشق تدعو القطاع الخاص إلى طرح شراكة تكفل عودتها للإنتاج كما كانت قبل أن يطالها التدمير والنهب.

فإن ما يثير الدهشة بالفعل: ألا تطلب الشركة من الحكومة أداء مسؤولياتها وواجباتها تجاه المنشآت الصناعية التابعة للدولة، وأن تقصد بدلاً من ذلك القطاع الخاص لتدعوه إلى إصلاح ما دمرته الحرب، رغم ما قد يقود إليه ذلك من تفريط بحقوق ملكية الدولة، وبحقوق العمال، وأولها: حرمانهم من العمل تحت بنود قانون العمل الأساسي، والإلقاء بهم تحت رحمة قانون العمل 17 سيء الصيت والمفصل على مقاس أرباب العمل. وكأن الحكومة، في ظل تراجعها عن دورها وواجباتها تجاه مؤسسات وشركات الدولة، تدفع القائمين عليها من المدراء للبحث عن بدائل للحكومة لتقوم بهذا الدور والواجبات من القطاع الخاص!.

وإذا كنا لا نستغرب أن تتغنى الحكومة بالتشاركية جهراً نهاراً لما فيها من توافق مع سياساتها الليبرالية، فإن الغريب أن تدعو شركة حكومية القطاع الخاص إلى تبنيها، وهي تعي جيداً التداعيات الكارثية لهذا الأمر على وجودها واستمرارها وعلى حقوق عمالها.

على حساب العمال

توافق الشركة مع التوجهات الحكومية المحيية للقطاع الخاص على حساب العمل والإنتاج، وعلى حساب العمال، الذين هم الفئة الأكثر تضرراً بفعل الحرب، أمر لا يجد مبرراته المنطقية في أي كلام قد يقال، أما الادعاء بأن الحكومة لا تملك السيولة المطلوبة لدعم الشركات العامة بدلاً من خصخصتها المبطنة فهو كلام فيه الكثير مما يرد عليه جملة وتفصيلاً.

وتختتم الإدارة تصريحاتها كما جاء في الصحيفة بأن ذلك «لا يقتصر على دعوة القطاع الخاص للاستثمار بل ينطبق على التشاركية مع جهات عامة يتوافر فيها رأس المال لتأمين متطلبات إعادة التأهيل وبناء الشركة من جديد، وأن جميع الخيارات مفتوحة لتأمين عودة

بدلاً عن الحكومة

جاء في تفاصيل الخبر: أن الشركة «تتوجه للبحث عن بدائل ووسائل جديدة تكفل عودتها إلى المستوى الإنتاجي والفني، والحالة الاقتصادية التي كانت عليها قبل أن تتعرض للتخريب والتدمير لكل مقوماتها الإنتاجية والخدمية على أيدي العصابات الإرهابية، علماً أنه بعد تحريرها تم تقدير الأضرار المباشرة بنحو 6 مليارات ليرة، ناهيك عن أن أضعاف هذا الرقم للأضرار المتعلقة بفوات الطاقات الإنتاجية والتسويقية والعائد الربحي للشركة خلال السنوات السابقة التي توقفت فيها خطوط الإنتاج».

وبعيداً عن التفاصيل التي توضح حجم الأضرار الهائلة التي لحقت بالشركة في مختلف معاملها،

على مدخلات إنتاج بسيطة، وهي بالمجمل من الصناعات البسيطة وغير المعقدة، بحيث يبدو اللجوء إلى القطاع الخاص من أجل إعادة إقلاعها بالشكل المناسب أمر فيه الكثير من الغرابة.

والسؤال الذي يجب أن يطرح على الحكومة: إذا كانت متطلبات إعادة إقلاع هذه الصناعة البسيطة، رغم أهميتها الاقتصادية، تعجز الدولة عن تحملها، فكيف الحال بغيرها من الصناعات الأكثر تعقيداً وأهمية؟

وأين مصلحة العاملين في هذه الشركة، ومصلحة الاقتصاد الوطني، من هذا التوجه التشاركي الذي أصبح وكأنه مفروض على شركات ومؤسسات قطاع الدولة؟

أتى بالمرتبة الثانية بعد الشركة العربية الطبية «تاميكو»، وتنتج الشركة مستلزمات البيوت البلاستيكية الزراعية ذات الأهمية المرتفعة في السوق المحلية على المستوى الإنتاجي، إلى جانب العبوات البلاستيكية المخصصة لمياه الشرب، وأكياس النايلون وأكياس الخبز، والأحذية، وغيرها من المنتجات المطلوبة في مختلف المجالات الاقتصادية، وهو ما يجعل النهوض بالشركة وإعادة إعمارها مطلباً عمالياً واقتصادياً ملحاً.

مزيد من الغرابة

الشركة تعتبر من شركات الصناعات الكيميائية، التي تعتمد بإنتاجها

الشركة إلى الحوض الصناعي والإنتاجي من جديد، وهذا مرهون بتوجهات المرحلة المقبلة». لكن التشاركية مع القطاع العام وإن كانت حلاً أكثر إنصافاً لملكية الدولة وللعمال فإنها لا تزال أمراً بعيد المنال، في ظل ما يشكو منه هذا القطاع من تخريب وتدمير من جهة، وإهمال حكومي من جهة أخرى.

واقع الشركة

في تقرير صادر عن مؤسسة العامة للصناعات الكيميائية مؤخراً، تم التوضيح حول الخطة الإنتاجية ومعدل تنفيذها بما يخص الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية بأنه بنسبة 70%، وقد

الطبقة العاملة



العراق - تظاهرة العاطلين عن العمل

تجددت التظاهرات في محافظة البصرة، جنوبي العراق يوم 27 تموز، للمطالبة بإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، فيما اعتصم أكثر من ألف مواطن قرب حقل نطف «غرب القرنة 2» للسبب نفسه. وقال أحد المتظاهرين «تظاهرتنا تطالب بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. وقد حولنا التظاهرة إلى اعتصام لحين تحقيق مطالبنا، ولأن بعض عناصر القوات الأمنية اعتدوا على اثنين من المتظاهرين ويرقدان حالياً في المستشفى بعد إصابة أحدهما بالشلل النصفي والآخر تم استئصال إحدى عينيه». وأضاف: «سنبقى في الاعتصام لحين تحقيق العدالة في قضية إصابة اثنين من المتظاهرين، ولحين تحقيق مطالبنا بإيجاد فرص عمل للشباب الذين قضوا سنوات عاطلين عن العمل».



الأردن - احتجاج الأجور

نفذ العاملون في بلدية الطفيلة الكبرى يوم 1 آب، من مهندسين وعمال وإداريين، وقفة احتجاجية أمام بوابة البلدية، مطالبين وزارة الشؤون البلدية بصرف مستحقاتهم من المكافآت عن الأشهر الماضية خاصة للعاملين في النظافة والصيانة والشؤون الإدارية. وأشار عدد من المحتجين إلى ظروفهم المعيشية الصعبة وتآكل رواتبهم في ضوء ارتفاع الأسعار وغيرها، مطالبين الوزارة بتثبيت هذه المكافأة مع الرواتب أسوة بالدوائر الحكومية الأخرى، مثل: الأشغال العامة وغيرها، مشيرين إلى أن الوزارة قامت بشطب مبلغ مليون ونصف دينار من موازنة البلدية دون مبررات تذكر، مع العلم أن البلدية تعاني ظروفاً مالية صعبة وعجزاً في الموازنة.



إسبانيا - سائقو سيارات الأجرة

أغلق سائقو سيارات الأجرة في إسبانيا الشوارع الكبرى في احتجاجات للضغط على الحكومة للحد من التراخيص لخدمات نقل الركاب عبر الإنترنت مثل: «أوبر». وقال اتحاد النقابات العمالية في بيان اليوم 27 تموز: إن شركتي «أوبر» و«كايكفاي» تضعان قطاع سيارات الأجرة و130 ألف وظيفة عرضة للخطر، مشيراً إلى أن هذا التناقص غير عادل. ومن المقرر أن يلتقي ممثلو النقابة مع مسؤولين في الحكومة، في محاولة لفض هذه الاحتجاجات التي بدأت السبت الماضي من قبل سائقي سيارات الأجرة، وأدت إلى تعطيل الطرق الرئيسية ومحطات الحافلات والقطارات. وأشار المحتجون من سائقي الأجرة في إسبانيا إلى أن تطبيقات استخدام السيارات للركوب عبر الإنترنت جعلت المنافسة مستحيلة.



تونس - عمال المطارات

قال الاتحاد العام التونسي للشغل، يوم 27 تموز: إنه ألغى إضراباً لعمال وموظفي ديوان الطيران المدني والمطارات، كان مقرراً يومي 1 و2 آب بعد أن توصل لاتفاق مع الحكومة لتفادي تعطيل حركة السياحة التي تشهد انتعاشاً. وقال الاتحاد في بيان له: «حرصاً على إنجاح الموسم السياحي وموسم الحج وتغليباً لمصلحة البلاد ونتيجة لتلبية الطرف الوزاري لأغلب مطالب قطاع الطيران المدني والمطارات، تم التوصل إلى اتفاق مهم إثر جلسة مع الحكومة بحضور النقابات المعنية، وتم توقيع اتفاق إلغاء الإضراب المقرر في الأول والثاني من شهر آب بديوان الطيران المدني والمطارات».

لقاء مدير معمل سجاد السويداء



أجرت «قاسيون» حواراً مع المهندس حيان أبو فخر، مدير معمل السجاد الآلي في محافظة السويداء، جرى خلاله الوقوف على واقع العمل والإنتاج، والصعوبات التي تواجه العملية الإنتاجية، والمقترحات التي من شأنها تطوير العمل وتحافظ حقوق العاملين. ونورد فيما يلي محاور اللقاء والحوار..

الخبرة إضافة إلى قدم آلات المعمل وعدم توافر القطع التبديلية، والاعتماد على الإصلاح تعتبر من أهم الصعوبات التي تعترض العمل. ولفت أبو الفخر إلى أن ما يميز العمل في معمل سجاد السويداء الكفاءات العالية ضمن فريق العمل، وشعور الانتماء الكبير للمعمل من عماله و«الذي ترفع له القبعات»، حيث أشار إلى أنه وللمعمل على الارتقاء بمستوى الإنتاج وزيادته، قامت الإدارة بطب العمال الذين تقدموا باستقلالهم منذ سنوات للعودة إلى العمل وتقديم خبراتهم التراكمية، حيث كانوا السباقيين إلى حركة الإنتاج وصيانة الآلات مدعومين بجهود الفنيين وورشة الإصلاح في المعمل. إضافة إلى تخفيض العيوب بالسجاد المنتج حيث لم تتجاوز نسبة العيوب 1% رغم أن المسموح به 3%، كما جرى تنظيم المستودع والعمل حالياً على توسيع صالة البيع ضمن المعمل وجعلها أكثر تنظيماً. مشيراً إلى أن إنتاج المعمل من السجاد الصوفي العام الماضي بلغ 22 ألف متر مربع، بينما كان الإنتاج خلال أربعة أشهر فقط 8 آلاف متر مع التأكيد على جهود العاملين، التي تتماشى مع الإجراءات التي اتخذتها إدارة المعمل لتحسين واقع العمل الإنتاجي والإداري ورفع نسب الإنتاج، حيث بلغت كمية المبيعات الكلية للنصف الأول لعام 2018 بقيمة تقريبية 60 مليون ل.س.

وصرفها من صندوق المعمل دون الرجوع للإدارة العامة، وكذلك بالنسبة للمكافآت النقدية بما لا يتجاوز ألف ليرة للعامل الواحد، والتعاقد مع عمال ذوي خبرة في نسيج السجاد بعقود خبرة أو مهنة أو خدمة، والتوقيع على عقود وسائط النقل الخاصة بنقل العاملين في المعمل. ومن المقترحات المهمة أيضاً: الإسراع في الحصول على الموافقات اللازمة لاستقدام النول الحديث، وتعيين عمالة جديدة من الدرجة الثانية والثالثة للعمل على خطوط الإنتاج، إضافة إلى إعادة النظر في شكل الدمج بين معمل السجاد في كل من دمشق- حلب- السويداء ومعمل أصواف حماة على أن تكون الإدارة العامة بإحدى معامل المنتج النهائي «السجاد» وليس بمعمل المنتج الأولي «الصوف»، وتفويض المعامل التابعة للإدارة العامة ببعض الصلاحيات وإشراكها في إعداد خططها وموازناتها وعدم اعتبارها مجرد أداة تنفيذية لخطط لا تعلم عنها شيئاً ولم تشارك في مناقشة وإعداد هذه الخطط. كما أكد: أن العمر الزمني والاهتلاكي لآلات المعمل قد انتهى منذ زمن طويل مما أدى إلى كثرة التوقفات الميكانيكية بسبب قدم الآليات وكثرة تبديل الألوان والنقوش على الأنوال من أجل إرضاء ذوق المستهلك وإنتاج تشكيلة من القياسات والأنوال، موضحاً أن كبر سن العمالة النوعية ونقص عمال الإنتاج المباشر ذوي

قديمة ولا توجد لها قطع تبديل، وتوزيع العمال بشكل أولي، والاستفادة من معظم الكوادر البشرية في مكانها المناسب، والالتزام بالعمل خلال ثمانية ساعات عمل رغم كبر سن العاملين ووضعهم الصحي، وتفعيل نظام الحوافز على الشرائح الإنتاجية حسب نسب التنفيذ المعيارية للأنوال، ما أدى إلى التحسن في الإنتاج وكمياته، والعمل على إزالة التشابكات المالية العالقة منذ سنوات طويلة مع الجهات العامة. وأضاف أبو فخر: تم وضع خطة زمنية لإنهاء مشكلات التحصيل مع كل الدوائر، وبشكل تدريجي، وإجراء المطابقات وتثبيتها ومتابعتها بشكل رسمي ومنظم، حيث تم إنجاز جزء كبير منها للبدء بفتح باب التقسيط للجهات للإسراع بمطابقتها والاستفادة من فتح باب التقسيط، كما تم تطبيق مبدأ المحاسبة للمقصرين ووضع معايير لتقييم الأداء للأعمال الفنية والكوادر الإدارية المشرفة مع الاهتمام بالجانب النفسي والرضى المهني للعامل والإداريين.

نتيجة النهوض بالإنتاج
بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج للنصف الأول من العام 72% بكمية إنتاج تراكمية 14000 م2، وهناك العديد من المقترحات للاستمرار بهذا التقدم بالإنتاج ونسب التنفيذ، منها: استمرار الحوافز والمكافآت وتفويض مدير المعمل بالشراء المباشر بمبلغ 500 ألف ليرة

■ وائل منذر

واقع الإنتاج

أكد المهندس حيان: أنه ورغم جميع الصعوبات التي تواجه العمل وأهمها قدم الآلات، فقد ارتفعت الخطة الإنتاجية للمعمل من 32% مع نهاية العام الماضي إلى 60%، نهاية شهر نيسان، بينما بلغت نسبة الإنتاج 90% على الخطة المعيارية الموضوعية على وريدي واحدة، وبثمانية أنوال رغم أن العامل منها حالياً 6 أنوال فقط وهي تعد من النسب الجيدة في القطاعات النسيجية على مستوى سورية. وأشار: أن إنتاج المعمل في العام الماضي بلغ 22 ألف متر مربع، بينما كان الإنتاج خلال أربعة أشهر فقط 8 آلاف متر، مع تأكيد جهود العاملين التي تتماشى مع الإجراءات التي اتخذتها إدارة المعمل لتحسين واقع العمل الإنتاجي والإداري ورفع نسب الإنتاج. وأضاف: أنه من خلال تدقيق ومتابعة الإدخالات والإخراجات من المستودع إلى صالة النسيج وبالعكس، يتبين أن المعمل توصل إلى نسب هدر أقل من المسموح به، وزيادة الإنتاج كما ونوعاً، وذلك خلال خطة عمل المعمل في النصف الأول من العام الحالي، وذلك ضمن عدة محاور للعمل، منها: متابعة العملية الإنتاجية والسيطرة على الآلات بإصلاح وترميم بعض القطع المستهلكة وفق الإمكانيات المتاحة بجهود الفنيين والمشغل الفني، لكون الأنوال الموجودة

من أول السطر

■ نبيل عكام

الصحة والسلامة المهنية مسؤولية وطنية

مسؤولية وقاية العمال من أخطار العمل كافة تقع على عاتق صاحب العمل. هذا ما أقرته مختلف التشريعات الصادرة بهذا الخصوص من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وكذلك هذا ما عبرت عنه قوانين العمل النافذة فيما يخص الصحة والسلامة المهنية واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع حوادث العمل. أهم مسؤوليات صاحب العمل بهذا الخصوص، قطاع دولة كان، أم قطاع خاص تتجلى في: تأمين الحد الضروري من سلامة وأمان مكان العمل. تأمين العوامل الفيزيائية والكيميائية والحيوية في المنشأة بشكل يمنع أي خطر على صحة وسلامة العمال. توفير التجهيزات كافة وكذلك المرافق الخدمية والصحية المتعلقة بصحة وسلامة العمال. وضع الخطط الضرورية تحسباً لأي طارئ قد ينجم عن العمل وخاصة الكوارث الكبيرة، وتأمين الخدمات الطبية والإسعافية. إيجاد قسم مستقل للصحة والسلامة المهنية بكل الاختصاصات الضرورية التي تتناسب مع طبيعة المهنة والعمل وحجمها. تدريب العمال على مخاطر العمل وطرق السيطرة عليها. تزويد العمال باللبسة الخاصة والأدوات الشخصية تفادياً للأثار الضارة بالصحة الناجمة عن بيئة المهنة التي يعمل فيها العامل. غير أنه من الملاحظ بمعظم المنشآت قطاع الدولة وكذلك القطاع الخاص هذه القضية من القضايا المهملة أو المنسية، ولا يتوفر فيها أي حد من حدود الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، ولو بالحد الأدنى منه إذا أردنا أن نضرب مثلاً على ذلك فالقائمة تطول من منشآت قطاع النسيج أو قطاع الكيماويات، بما في ذلك قطاع النفط وقطاع الإسمنت بمختلف منشآته من صناعة السيراميك أو غيرها، والسؤال الأهم: طالما حددت التشريعات مسؤوليات الأمن الصناعي بما فيها الصحة والسلامة المهنية، ترى من المسؤول عن متابعة تنفيذ هذه الإجراءات؟ وما هي الصلاحيات الممنوحة لهم لضمان حسن تنفيذها. حدد قانون العمل رقم / 17 / تشكيل لجنة وطنية للسلامة والصحة المهنية في مادته / 231 / لكنه لم يعطها سوى صلاحية الإشراف، هذا عدا أن هذه اللجنة بأكثر من 90% من أعضائها هم يمثلون أرباب العمل للقطاع الخاص والدولة أما في حال مخالفة صاحب العمل لتلك الشروط فيتم محاسبته بالطرق الإدارية، ونعتقد أنه كان من الأجدى أن تتم محاسبة المخالف عن طريق القضاء، واعتبارها من القضايا المستعجلة، وأن يكون لهذه اللجنة صفة الضابطة الشرطية، وأن يكون أعضاؤها من الاختصاصيين في هذا المجال، إضافة إلى تمثيل العمال فيها، وخاصة أن المتضررين من هذا الإهمال كل العاملين في هذه المنشأة أو تلك، سواء عمال الدولة أو الخاص، وبهذا نستطيع أن نحذ من هذه المخالفات وقمعها.

وما زال الحل السياسي حلاً وحيداً!



بعد أن تم تعميم العنف في الميدان السوري، وأصبح صوت السلاح هو الأعلى، برزت ثلاثة خيارات لدى القوى السياسية السورية.

التدخل الخارجي المعادي وشمل فعاليته بتفتيت سورية، فإن عدم استكمال العملية، أي: عدم حل التناقضات الداخلية التي تتكثف في موضوع «السلطة والثروة» سيؤدي إلى تغييب الحامل الداخلي لحل الأزمة، مما يسمح بإعادة إنتاجها، وعليه فإن كل التقدم العسكري في الميدان ضد العمل المسلح، وعلى أهميته لا يكفي للخروج من الأزمة، وإذا كان شرطاً ضرورياً إلا أنه شرط غير كاف بتاتا، بل يجب أن يستكمل بالعودة إلى مسارات المفاوضات كالية للحل السياسي. ليس واقعياً ما يردده البعض مؤخراً بأن جميع الأطراف المشاركة في الأزمة تقول أنه لا حل لهذه الأزمة المستعصية إلا الحل السياسي فمن جهة ليست كل القوى الداخلة في اشتباكاتهما كانت تقول بالحل السياسي، ومن جهة أخرى، إن التقدم العسكري وتقلص دور العمل المسلح، يسرع الخطى باتجاه الحل السياسي وليس العكس. وأخيراً، وكما قلنا في مقال سابق: «في ظل تعقيد المشهد السوري، وتعدد اللاعبين المؤثرين، واختلاف الأجندات، والعراقيل التي ظهرت، كانت الحلول الإبداعية التي يقدمها الطرف الروسي، بهدف تحريك العملية السياسية كلما أصابها الجمود، أستانا- سوتشي، ما ينبغي إدراكه باستمرار: أن العلاقة بين القرار 2254 وبين المسارات الداعمة هي علاقة تكامل، وليست علاقة تضاد، وليست محاولة إلغاء مسار وتبديله بأخر، بمعنى: أنها بالمحصلة ومعاً تنصب باتجاه الهدف النهائي، وهو: الحل السياسي التوافقي الذي يعيد للسوريين قرارهم، ويمنع القوى الخارجية من التدخل»

للانخراط في الحرب على الإرهاب، كما حدث مؤخراً في المنطقة الجنوبية.

لماذا الحل السياسي حل وحيد؟

بعد التقدم الذي حصل في كل من غوطة دمشق والمنطقة الجنوبية، يحاول البعض في وسائل الإعلام المحسوبة على الموالات، إحياء فكرة الحسم العسكري، بدلالة ما حدث في الميدان. الحل السياسي ليس مجرد رغبة لدى هذا الطرف أو ذلك، بل تعبيراً عن فهم عميق لموازن القوى، واستراتيجيات القوى الدولية، فيكفي واشنطن مثلاً استدامة حالة الاشتباك وتفاقم العمل المسلح، بعد أن باتت عاجزة عن حسم المعركة بطريقتها، ناهيك عن أن استدامة الاشتباك بحد ذاتها ستؤدي بالتدريج إلى خروج واشنطن بأقل الخسائر. وما حالة الخناوب في رفع معنويات هذا الطرف أو ذلك بعد تحقيق انتصار عسكري جزئي هنا أو هناك، إلا تعبير عن استراتيجية استدامة الاشتباك الأمريكية، من الناحية الموضوعية على الأقل.

رغم مستوى وحجم التدخل الخارجي في الأزمة السورية، إلا أن هذه الأزمة هي بالأصل أزمة داخلية، وإذا كان التدخل الخارجي قد فاقم المشكلة، إلا أن الصراع البيني السوري، لا يمكن له أن يتوقف نهائياً إلا من خلال معالجة أسبابه، وبالدرجة الأساس اليات توزيع الثروة، التي جمعت ما يكفي من الحطب لإشعال الحريق السوري، وعليه لا يمكن الحديث عن حل ناجز إلا من خلال عملية التغيير الوطني الديمقراطي، وإذا كان التوازن الدولي الجديد قد لجم

وحلفائها، ودعم الجماعات المسلحة تمويلاً وتدريباً وتسليحاً معلناً ومستتراً الأمر الذي اصطدم بموقف صارم من روسيا وحلفائها، ليتطور موقف هذه الأخيرة إلى الدخول العسكري المباشر والمفاجئ في الميدان بطلب رسمي من الحكومة السورية، رغم أن الطرف الروسي كان على الدوام يصر على الحل السياسي.

العسكري في خدمة السياسي

لم يكن الدخول العسكري الروسي، مجرد اصطاف عسكري، بدلالة أنه جمع مراراً بين العسكري والسياسي، من خلال الهدن والمصالحات التي جرت برعايته، والعمل وفق مناطق خفض التصعيد، بعد بيان موسكو الثلاثي بين روسيا وإيران وتركيا، ومسار أستانا، حيث عملت روسيا على تحييد بعض الجماعات المسلحة، ونسقت مع البعض منها من خلال الهدن، وحاربت البعض الآخر بقوة السلاح، وتحديداً داعش والنصرة، باعتبارها جماعات موصوفة بالإرهاب حسب القرارات الدولية، هنا يمكن القول: بأن التقدم الذي حصل في تقلص مساحة العمل المسلح عموماً، هو نتاج عمل مركب، عسكري وسياسي، بل هو سياسي بالدرجة الأولى، والعسكري ملحق به ومكمل له، ليرتسم من خلال ذلك، الانتاج العام لحل الأزمة، حيث تبيّن بالملحوس وجود جماعات مسلحة مستعدة لإلقاء السلاح في حال وجود ضامن، لا بل أن بعضها مستعد

الخيار الأول: هو خيار الحسم، حيث بادر النظام إلى محاولة حسم المعركة عسكرياً، على اعتبار أن ما يجري هو مجرد مؤامرة يجب التصدي لها بكل الوسائل، وأن كل القوى المسلحة هي قوى إرهابية، يجب القضاء عليها، بأي ثمن كان، أما الخيار الثاني: فكان خيار «الإسقاط» حيث بادرت الجماعات المسلحة بمختلف تسمياتها إلى رفع السلاح، وسعت إلى إسقاط النظام بقوة السلاح. متوسلة من أجل ذلك القوى الدولية المعادية تاريخياً للشعب السوري بالتدخل، أما الخيار الثالث: فكان خيار الحوار والحل السياسي، استند من تنبئه إلى فهم يتجاوز الخيارين الأول والثاني، مفاده: استحالة تحقيق الحسم والإسقاط بقوة السلاح، استناداً إلى توازن القوى الدولي والمحلي، ودعا إلى ضرورة اللجوء إلى الحل السياسي كحل وحيد للأزمة السورية. ومع تقدم جماعة «الإسقاط» في الميدان في السنوات الأولى، توسعت دائرة العمل المسلح وبلغت الأراضي الخارجة عن سلطة الدولة ما يقارب ثلثي الخريطة السورية، ظن أصحاب هذا الخيار بأنهم باتوا قاب قوسين من تحقيق «حلمهم» في الإسقاط واستلام السلطة، في هذه الأثناء كانت قد ظهرت في مستتق الأزمة السورية ظاهرة طارئة تجلت في بروز ظاهرة الإرهاب الداعشي، وتنامي دور الجماعات التكفيرية الأخرى، وازدياد التدخل الدولي، ليأخذ أكثر من مرة محاولات التدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة

إن العلاقة بين
القرار 2254 وبين
المسارات الداعمة
هي علاقة تكامل
وليست علاقة تضاد
وليست محاولة
إلغاء مسار وتبديله
بآخر

وقفت كل من إيران وتركيا في الملف السوري على طرفي نقيض خلال سنوات عديدة من الأزمة السورية التي كانت ملفاً حاسماً في المجال الإقليمي لكل منهما، ورغم أنه لا يمكن الموازنة بين دور الدولتين في سورية، إلا أن تشابهاً في البنى والأوزان الإقليمية... يحرك لدى السوريين أسئلة حول مستقبل نفوذ كل منهما في سورية.

أي مستقبل للنفوذ الإيراني والتركي في سورية؟



يتساءل العديون، وتحديداً بعد عام 2016 وإيجاد صيغة الأستانة والدول الضامنة الثلاث... حول الأثمان التي تريدها كل من إيران وتركيا في سورية مقابل الأدوار التي لعبتها في المعركة، ولاحقاً في التسويات.

شرقاً... وهو ما سيجعل تركيا حكماً طرفاً مساهماً في التسوية السورية، وسيدفعها للانسحاب، وللتعاون الجدي في محاربة الإرهاب، بل وفي إعادة اللاجئين ودفع تعويضات لتأمين استقرارهم في سورية، وإن كان هذا التجاوب تدريجياً إلا أنه مسار شبه محسوم.

الطرف الإيراني مرونة أعلى

وعلى الطرف الإيراني، فإن الأمور أسهل نسبياً، وأقل تعقيداً ومناورة... فأيران عملياً تحتاج وبشكل ملح إلى الإطار الدولي الداعم، في مواجهة التصعيد الأمريكي الجديد بالعقوبات التي قد تصل إلى خسارة إيران لمليون برميل نفط يومياً! وكل ما يستتبعه هذا من تحديات اقتصادية وتوترات اجتماعية، وهي تجد هذا الإطار في العلاقات مع القوى الفاعلة، تحديداً الصين وروسيا. بل وتجد في التسوية والاستقرار النهائي في سورية متنفساً ينهي تناقضات داخلية تحتم، ولن يكون من مصلحتها وضع خطوط حمراء إلا فيما يتعلق بالكيان الصهيوني، والنفوذ الأمريكي في سورية... وهي مسائل تحلها التوازنات الدولية، وتتمسها إيران لتبدي على إثرها مرونة في التسوية في المنطقة الجنوبية، وتنتقل للحديث عن خروج «مستشاريها» من كامل البلاد مع استقرار الوضع في سورية. أما قوى المال الإيرانية التي تسعى لمكاسب اقتصادية، فهي لا تقتصر على الطرف الإيراني بل هي موجودة لدى كل الأطراف التي تتعامل مع إعادة الإعمار السورية كفرصة اقتصادية. الأمر الذي لن يتم التعامل معه جدياً إلا مع الوصول إلى تسوية تسمح لعموم السوريين بالدفاع عن مصالحهم في وجه أطاع المال التي بلا جنسية وهوية.

وموضع توافق عام، وبعد أن أصبحت مدعومة بتجارب عديدة أظهرت أنه ما من منطقة نفوذ في سورية أصبحت محمية سياسياً، وأن المبادرة الروسية سياسياً وعسكرياً هي العنصر الفاعل والحاسم في تغيير خريطة الصراع ومساراته.

لن تستطيع تركيا أن تخالف الشرعية الدولية بالبقاء في الأراضي السورية، ولن تستطيع أن تستثمر علاقاتها بحملة السلاح في إدلب، لأن أقصى ما تملكه هو التأثير على توقيت المعركة وحجمها. أما نتائجها ومسارها فهي مسألة حسمتها التوازنات الدولية الجديدة.

ولذلك فإن تركيا إن أرادت التشبث بالمصالح الضيقة والمؤقتة في سورية، عليها أن تفاضلها مع جملة المصالح التركية بعيدة المدى مع روسيا والقوى الدولية الصاعدة. فتركيا التي نبذت حلم الاتحاد الأوروبي بعد أن نبذها، والتي شهدت انقلاباً بدعم أمريكي، والتي تواجه وستواجه معركة اقتصادية مع قوى المال الغربي التي تهددها بالعقوبات، وتهرب من تركيا لتنتهز ليرتها ويضطرب اقتصادها... تركيا هذه لن تجد متنفساً ومخرجاً إلا بالأبواب المفتوحة شرقاً، بدءاً من خطوط نخل الغاز الروسي، ومشاريع الطاقة النووية، والسلاح النووي، وصولاً إلى المشروع الصيني للربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا الذي قد تكون تركيا ذات أهمية عالمية له، مروراً بكل منافذ التمويل والتجارة والنمو التي أصبحت مفتوحة لدى القوى الجديدة، ومغلقة من طرف الغرب. لن تستطيع تركيا أن تتناور لتكسب عشرين أو أي نفوذ ضيق في سورية، لأنها لا تمتلك أية قوة تفاوضية إلا تكتيكية محدودة ومؤقتة، ولا يمكن مقارنتها بكل حاجاتها الإستراتيجية للانخراط

لن تستطيع
تركيا أن تخالف
الشرعية الدولية
بالبقاء في
الأراضي السورية
ولن تستطيع أن
تستثمر علاقاتها
بحملة السلاح
في إدلب

كل منهما قد امتلكت مساحة مناورة أعلى، تجلت على وجه التحديد في دور هذه القوى في الأزمة السورية. وبغض النظر عن موقف كل منهما، وعن الإيجابية في الدور الإيراني بمقابل العدوانية في الدور التركي... إلا أن للقوتين الإقليميتين مساراً محدداً، فرضته التغيرات الدولية وهو: المساهمة الفعالة في تسوية الأزمة السورية وفق توازنات القوى الدولية الجديدة، أي: المحافظة على وحدة البلاد واستقلالها، وإنهاء الإرهاب، وتسوية سياسية شاملة وفق القرارات الدولية و2254 تحديداً. وهو ما تجلى في مسار الأستانة وضوحاً، وبعدها في سوتشي.

المناورة التركية مسألة وقت

وأياً تكن المصالح الضيقة التركية أو الإيرانية في الأزمة السورية، فإن الأزمة الدولية الشاملة ستفرض على كل منهما أعلى مستوى من التعاون مع القوى الدولية الفاعلة في الحل، ولن تسمح بمساحات مناورة واسعة. فأردوغان على سبيل المثال لن يستطيع الاستمرار في المناورة بذريعة «الإرهاب الكردي»، والدعم الأمريكي له، الذي أتاح له الدخول إلى عفرين واحتلالها، وتحديداً بعد نوايا الانسحاب الأمريكي شبه المعلنة، واقترب إدخال الملف الكردي السوري في دائرة الحلول السياسية. ولن يستطيع أن يستمر في إثارة الضوضاء والمساومة حول طريقة إنهاء الوجود الإرهابي في إدلب، تحديداً بعد أن تحولت مسألة إنهاء الوجود الإرهابي في سورية مسألة محسومة دولياً

ليذهب البعض للقول بأن تركيا تريد مناطق نفوذ، تحتلها في الشمال السوري، وتفرضها على التوافق السوري فيما يخص المسألة الكردية. ويذهب آخرون إلى أن إيران ستضع شروطاً وخطوطاً حمراء في التوافقات السياسية، وستسعى لطلب تعويضات وحصص من إعادة الإعمار.

البعد الدولي يحسم الميل الإقليمي

إن وضع هذه التساؤلات غير مستنكر، وهي جوانب لا تغيب عن مصالح وعقلية القوى الإقليمية في إطار مسعى النفوذ الإقليمي... ولكن هذه الرؤية تفتقر إلى البعد الأهم المحدد لسلوك القوى الإقليمية، سواء إيران أو تركيا وهو: البعد الدولي والصراع المحتدم، الذي يضع المشاريع و«المتنفسات الإقليمية» إن صح القول في كفة ميزان مع التحديات الدولية.

ويجلى هذا بوضوح في الأزمة السورية، وبعلاقة كل من إيران وتركيا بالقوى الدولية الصاعدة والفاعلة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتحديداً روسيا والصين من جهة، وبعلاقتها القديمة والجديدة مع قوى الغرب في أزمته الاقتصادية والسياسية الحالية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

حيث تفرض المتغيرات الدولية على هاتين القوتين الإقليميتين مسارات محددة، ومجالات مناورة ضيقة، ستدفعها باتجاه واحد.

فكل من إيران وتركيا كانت على طرفي نقيض في عالم القطب الأمريكي الواحد، ومع تراجع اقتصادياً منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، فإن

بوتين وترامب رسل نهاية العولمة



بعد لقاء الرئيسين الروسي والأمريكي في هلسنكي تعددت القراءات المتعلقة بالموضوع، ومدى تأثير هذا الانفتاح الأمريكي على روسيا وأسبابه، فيما يلي ننشر فاسيون مقالة للكاتب الروسي الكسندر نازاروف منشورة في موقع روسيا اليوم، يعالج الكاتب من خلالها أهمية اللقاء، والآفاق المحتملة في تطور العلاقات الدولية

إعداد فاسيون

مرّت قمة هلسنكي بين بوتين وترامب دون أية مطبات، وربما تكون هذه النتيجة الإيجابية الرئيسة لهذه القمة.

أزيلت الخطوط الحمر كافة التي أحاطت بالحوار الروسي الأمريكي، وأصبح بإمكان الجانبين بداية البحث عن أرضية مشتركة في خضم طيف واسع من القضايا.

تُرى لماذا كان الحوار مع بوتين أسهل بالنسبة لترامب من حوار مع رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، أو المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل؟

لا يعود الأمر للشخصيات، وإنما لأن بوتين وترامب ليسا سوى رسل نهاية العولمة والنظام العالمي كما نعرفه الآن، لذلك يبدو أن غربيين بالنسبة لنخب العولمة، التي يتمثل كابوسها الأكبر في أي تحالف محتمل لهذين الرجلين في توجيههما نحو تغيير النظام العالمي الراهن.

أزمة 2008 لم تنته

واقع الأمر أن هذه التغييرات موضوعية، لا يتحكم بها ترامب أو بوتين، بل يحددها الاقتصاد، كما هو الحال دائماً.

فالأزمة الاقتصادية التي اندلعت عام 2008 لم تنته بعد، بل على العكس، تتعمق ويتسع نطاقها، فالعالم يمتلئ بتخمة الإنتاج ويفيض عن الحد المطلوب، والمنتجات تجد مستهلكها فقط بفضل الارتفاع المتزايد للدين العالمي.

ما يعني، أن أحداً لا بد أن يعلن إفلاسه في النهاية، ولا بد وأن يخسر أحد، ويقع في براثن الأزمة، بينما يكسب الآخر، ويحافظ على الإنتاج المحلي، ومعدلات النمو.

من هذا المنطلق تجسّد الحرب التجارية التي بدأها دونالد ترامب، التناقض الصارخ الموجود في العالم اليوم، وهو ما يمكن أن يصبح سبباً في حرب قادمة.

الزعامة الاقتصادية لمن؟

على الرغم من القوة العسكرية والثققل السياسي لروسيا أمام الغرب، إلا أنها لا تمثل تهديداً مباشراً للزعامة أو لوضع الغرب الاقتصادي.

فيما الزعامة الاقتصادية في العالم تنتقل أمام أعيننا اليوم نحو الصين، وهو ما يمكن أن يحرم الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط من السيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، بل من الازدهار الحالي.

أضف إلى ذلك أن أوروبا هي المنافس الثاني اقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التحالف السياسي. أما عالم المستقبل فلن يتسع لأمريكا والصين وأوروبا معاً، حيث يتعين على اقتصادات وإنتاج وتصدير إحدى هذه القوى التراجع بقوة.

أوروبا خصم للولايات المتحدة؟

لقد صرح ترامب منذ أيام قليلة بأن الصين وأوروبا هما خصمان اقتصاديان للولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي تمثل فيه

روسيا «عدواً في بعض القطاعات»، وعلى الرغم من أن روسيا تمكنت من تحدي الغرب ووقف تمدده، ووضع حجمه في تشكيل السياسة العالمية على المحك، إلا أن نصيب روسيا في الاقتصاد العالمي، على الرغم من كل الأمنيات، لا يؤهلها لتكون أحد الأطراف الأساسية في الحرب العالمية «التجارية» الرابعة.

إن ترامب، رجل الأعمال الموهوب القادر على الإحساس بروح الزمن، لا يعتبر روسيا التهديد الأساس للولايات المتحدة الأمريكية، ويرى - شأنه في ذلك شأن أي مراقب واع للأمر - أفول الغرب، ويدرك بوضوح السبب في انتقال مركز الاقتصاد العالمي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين. إن تلك العملية هي الأخرى موضوعية، ولا سبيل لإيقافها، لكن ترامب، شخص فاعل ونشط، يريد على الأقل أن يحاول تغيير مسار التاريخ، حتى لو لم تكن لديه أية فرصة للنجاح.

مرارة فقدان السلطة

إن النخب التقليدية المناصرة للعولمة، والتي دفعت بنفسها العالم نحو الأزمة، وتعجز عن تقبل النهاية المفزعة، محاولة قدر الإمكان تأجيلها، تقاوم الانهيار الوشيك للنظام المالي الحالي، وما يتبعه من تداعيات سوف تنتسب في فقدانها للسلطة.

وعلى الجانب الآخر فإن بوتين وترامب ليسا سوى أدوات في يد التاريخ، ووسائل للتغيير العالمي المنتظر، ويقعان في طليعة التغيير كل على حدة، الأمر الذي يثير مشاعر التحفظ والعداء لدى المؤسسات الغربية العتيقة.

لم يكن من المتوقع أن تفرز قمة بوتين وترامب أية اتفاقات ملموسة، خاصة في نقاط الخلاف الجوهرية بينهما - أوكرانيا وسورية،

لكن ترامب حصل بعد هذا اللقاء على حرية المناورة في البحث عن أرضية مصالح مشتركة مع روسيا، فيما يخضع القضايا الدولية الأساسية.

من المؤكد أن الحوار بين بوتين وترامب يمضي وسوف يمضي بصعوبة، فالخلافات الموضوعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كبيرة للغاية. وعلى الرغم من أن روسيا، بنظرة موضوعية، لا تمثل التهديد الأساس للولايات المتحدة الأمريكية «حيث يتفوق الناتو على روسيا عسكرياً بعدد من المرات»، إلا أن بوتين قد أصبح بالفعل كرة الثلج الأولى التي بدأ منها الانهيار الجليدي الذي يهدد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تفننت النخب الغربية، من باب مقاومتها للتغيير، في شيطنة ترامب وروسيا، للحد الذي بدأ فيه اللقاء العادي، وفكرة الحوار بين بوتين وترامب وكأنهما اختراق بالنسبة لأغلبية من تعودوا على المستوى الراهن من المواجهة بين الغرب وروسيا.

حوار الأمر الواقع

إجمالاً، لا ينبغي رفع سقف التوقعات لهذه القمة، ففي النهاية كان لقاء وحوار زعمي الدولتين الأقوى عسكرياً أمراً طيباً، لا شك أنه جعل من العالم مكاناً أكثر أمناً، إلا أن أيّاً من الزعيمين لن يتمكن من إحداث أي تغيير جذري في طبيعة العلاقات الثنائية أو في مسار التاريخ. لقد توافق بوتين وترامب على أن يرى كل منهما في الآخر منافساً، بينما كلاهما، على الرغم من ذلك، يسعيان للحوار، وهذا في حد ذاته أمر جيد.

العفو الدولية.. تركيا قوة احتلال تنتهك الحقوق



صدر بتاريخ 2018/8/2، تقرير عن منظمة العفو الدولية يكشف النقاب عن: «مجموعة واسعة من الانتهاكات التي يكابدها أهالي عفرين، وترتكبها المجموعات المسلحة التي تزودها تركيا بالعتاد والسلاح».

■ عاصي اسماعيل

كما ورد في التقرير: «من بين هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، ومصادرة الممتلكات، وأعمال النهب، وقد غضت القوات المسلحة التركية الطرف عنها، بل إن بعض هذه المجموعات، وكذلك القوات المسلحة التركية ذاتها، استولت على المدارس، مما عطل تعليم الآلاف من الأطفال».

المجموعات المسلحة مطية لتركيا

صدر التقرير «استناداً إلى تحقيقات مستفيضة أجرتها المنظمة بشأن الأوضاع المعيشية في المدينة في ظل الاحتلال العسكري التركي»، حيث قالت المنظمة: «إن القوات التركية تطلق العنان للمجموعات المسلحة لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين في مدينة عفرين شمالي سورية».

وقالت لين معلوف، مديرة البحوث ببرنامج الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: «لقد أدى الهجوم والاحتلال العسكري التركي إلى تفاقم معاناة السكان في عفرين، بعد ما كابده من ويلات الصراع المسلح المستمر منذ عدة سنين».

وأضافت معلوف قائلة: «إن تركيا هي قوة الاحتلال في عفرين، ومن ثم فإنها مسؤولة عن سلامة السكان المدنيين، والحفاظ على القانون والنظام. وحتى الآن، تقاعست قواتها المسلحة تماماً عن النهوض بتلك المسؤوليات، ولا يمكن لها التهرب من المسؤولية باتخاذ المجموعات المسلحة مطية لتنفيذ أفعالها البغيضة بالنيابة عنها. ويجب على تركيا المسارعة إلى إنهاء الانتهاكات التي ترتكبها المجموعات المسلحة المتحالفة معها، ومحاسبة المسؤولين عنها، والتعهد بمساعدة أهالي عفرين في إعادة بناء حياتهم».

انتهاكات خطيرة

بحسب التقرير، فإن المنظمة أجرت مقابلات مع 32 شخصاً خلال الفترة بين أيار وتموز 2018، حيث: «اتهم هؤلاء الأشخاص مجموعات مسلحة موالية لتركيا، من بينها «الفرقة 55»، و«الجبهة الشامية»، و«فيلق الشام»، و«السلطان مراد»، و«أحرار الشرقية»، بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان».

كما ورد في التقرير أيضاً: أن «العديد من المقيمين والنازحين داخل سورية، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أفادوا: أن المجموعات المسلحة اعتقلت المدنيين بصورة تعسفية إما بهدف الحصول على فدية، أو عقاباً لهم على المطالبة باسترداد ممتلكاتهم، أو استناداً لاتهامات لا أساس لها بالانتماء لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» أو «وحدات حماية الشعب». وأبلغت مصادر محلية منظمة العفو الدولية بما لا يقل عن 86 حالة اعتقال تعسفي، وتعذيب، وإخفاء قسري».

مصادرة الأملاك

جاء في التقرير: «منذ أن بسطت القوات المسلحة التركية والمجموعات المسلحة الموالية لها سيطرتها على عفرين في آذار 2018، بدأ المئات من النازحين في العودة إلى المدينة سيراً على الأقدام، سالكين طرقاً جبلياً. وقال عشرة أشخاص لمنظمة العفو الدولية: إن المجموعات المسلحة قد صادرت الممتلكات والمحلات التجارية في عفرين، وقال نازحون: إن أقاربهم وجيرانهم أخبروهم بأن منازلهم قد أصبحت بمثابة مقر عسكري للمجموعات المسلحة الموالية لتركيا، أو تعيش فيها عائلات نازحة من الغوطة الشرقية وحمص». كما تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ثلاثة نازحين قالوا: «إن المجموعات المسلحة قد صادرت محلاتهم التجارية». وقالت امرأة لمنظمة

العفو الدولية: «إن اللوم لا يقع على العائلات النازحة من الغوطة، فقد شردت مثلنا؛ بل لعلها أسوأ حالاً منا».

المسؤولية عن النهب والتعويضات

قال 12 شخصاً لمنظمة العفو الدولية: «أنهم شهدوا أعمال السرقة والنهب أو كانوا من ضحاياها؛ وعلم العديد من النازحين من أقاربهم أن منازلهم قد نُهبت محتوياتها بالكامل أو سُرقت منها أجهزة باهظة الثمن، مثل: أجهزة التلفاز والكمبيوتر والغسالات والثلاجات».

وأضاف التقرير: «يجب على تركيا، باعتبارها قوة الاحتلال، أن تقدم تعويضات كاملة لمن تعرضت منازلهم للمصادرة أو التدمير أو النهب على أيدي قوات الأمن أو حلفائها. ومن واجب تركيا أن تكفل للمدنيين النازحين إمكانية العودة إلى منازلهم في عفرين، وتضمن رد حقوقهم وممتلكاتهم إليهم، أو- إذا تعذر ذلك- تقديم تعويضات مالية لهم».

التعليم في ظل الاحتلال

ورد في التقرير: «أصبح الوصول إلى المؤسسات التعليمية أمراً شبه مستحيل لأهالي عفرين منذ كانون الثاني 2018؛ فقد ذكر بعض الأهالي لمنظمة العفو الدولية أنه منذ آذار لم يعد بمقدور الأطفال تلقي التعليم المدرسي إلا في مدرسة واحدة في مدينة عفرين، بينما أغلقت جامعة عفرين تماماً بعد ما تعرضت له من دمار ونهب. وقال معلمون سابقون ممن نزحوا إلى منطقة الشهباء: إن القوات التركية والمجموعات المسلحة الموالية لها تتخذ مدرسة أمير غباري مقراً عسكرياً». «وقالت مصادر إعلامية محلية وبعض الأهالي: إن القوات التركية والمجموعات المسلحة قامت بتحويل المدرسة الحكومية في شارا إلى مقر للشرطة في حزيران 2018. كما ذكر الأهالي: أن القوات التركية تستخدم مدرسة أخرى في جنديرس كمستشفى ميداني».

وقالت لين معلوف: «إن القانون الإنساني الدولي يقضي بأن تحظى المدارس بحماية خاصة وبضمان إتاحة التعليم للأطفال، ولا

سيما في حالات الاحتلال. ومن ثم فإننا نحث تركيا على اتخاذ التدابير اللازمة كافة التي تكفل للأطفال إمكانية العودة إلى مدارسهم، وتضمن ترميم الجامعة وإعادة فتحها بأسرع ما يمكن».

بين الموضوعية والتسييس والضرورة

بعيداً عن الأوهام، وبعيداً عن أساليب وطرق تسييس التقارير والملفات الدولية المعنية بالشأن السوري، وسبل وطرق الالتفاف على مضمونها تهرباً من المسؤوليات أو تحجيرها، ومع اليقين بأن ما جرى ويجري بحق السوريين من انتهاكات لا يمكن بحال أن يتم اختصاره بتقرير، أياً كان مصدره، أو أن تختصر الكارثة الإنسانية السورية ببضعة أوراق، ربما لا يعيننا مما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية أعلاه سوى الحقائق المسطرة والمسجلة عن مسؤولية قوة الاحتلال والعدوان التركي، والمجموعات المسلحة التي تعمل بإمرتها في المناطق التي تسيطر عليها، والإدانة المستخلصة منه على مستوى الانتهاكات بحق أهلنا في منطقة عفرين وقراها وبلداتها، وحق هؤلاء في العودة الآمنة مع ضمان حقوقهم في ممتلكاتهم، بالإضافة إلى حقهم في التعويض المالي عما فقدوه منها، مع القناعة التامة بأن الحقوق لا يمكن لها أن تصان وتؤمن إلا من خلال إخراج قوة الاحتلال التركي، وبعودة منطقة عفرين وغيرها من المناطق إلى السيادة السورية، وتحقيق الإرادة الشعبية في التغيير الوطني الديمقراطي الشامل والعميق المنشود.

ولعل البوابة القانونية المشرعة بقوة القانون الدولي، وبرعاية ودعم القوى الدولية الصاعدة تنفيذاً لذلك، هي: الحل السياسي وفقاً للقرار 2254، وهو ما يجب أن توحّد طاقات وإمكانات القوى الوطنية لتزج من أجل تنفيذه كاملاً وغير منتقص، بعيداً عن كل مساعي التأويل والتفسير المعطلة من أي طرف أو جهة كانت، فالمصلحة والسيادة الوطنية ووحدة الأرض والشعب هي الضرورة التي فرضت هذا القرار، وهي من ستفرض تنفيذه بالحصلة.

إن تركيا هي قوة الاحتلال في عفرين ولا يمكن لها التهرب من المسؤولية باتخاذ المجموعات المسلحة مطية لتنفيذ أفعالها البغيضة بالنيابة عنها

العرقوب.. تاريخ صناعي يبحث عن مستقبله

تعتبر المنطقة الصناعية في العرقوب من أقدم وأهم المناطق الصناعية في محافظة حلب، وكانت تضم العديد من الصناعات «النسيجية- الكيماوية- الغذائية- الهندسية وغيرها» بالإضافة إلى العديد من الحرف والورش الأخرى.

مراسل قاسيون

قاسيون قامت بجولة سريعة على هذه المنطقة، للاطلاع على واقع معاملها الحالي، وواقع الوضع الخدمي فيها، وخلال الجولة ظهر وكأن الصناعة الحقيقية أصبحت خارج هذه المنطقة.

افتقار لمقومات الإقلاع

الواقع يشير إلى أن بعض هذه الصناعات قد عاد إلى العمل البدائي، فيما بقي بعضها الآخر خامداً بين الركام والمخلفات المنتشرة في الشوارع، أي: أنه من المبكر الحديث عن عودة الحياة والانتعاش إلى هذه المنطقة إلى ما كانت عليه في سابق عهدها، فهي ما زالت تفتقر إلى الكثير من مقومات الإقلاع.

فعل سبيل المثال: الصناعة النسيجية في المنطقة، والتي كانت تعتبر من أهم الصناعات فيها قبل أن تطالها أيدي الإرهابيين، وتنام عنها عيون حكومتنا الساهرة على أمن البلاد، استبدلت بصناعة البوليستر، تخفيضاً للتكلفة.

شكاوى وواقع

في لقاء مع بعض أصحاب المعامل في المنطقة اشتكوا من قلة الأيدي العاملة الخبيرة، ونقص ساعات التزود بالكهرباء التي تصل لـ 12 ساعة فقط،

وهي غير كافية للمساهمة في إعادة الإنتاج الحقيقي إلى مستوى الصناعات في المنطقة الصناعية، بالإضافة إلى الملاحظات على الواقع الخدمي فيها. بعض أصحاب المنشآت عملوا على إعادة الإنتاج، ساعين نحو التوسع به مستعينين بالأيدي العاملة المتوفرة، فيما اعتمد أصحاب منشآت أخرى على أفراد العائلة، أولاً؛ لسد النقص الحاصل على مستوى الأيدي العاملة، وثانياً؛ لسد جزء من الاحتياجات المعيشية الأسرية. متوسط أجور العاملين في المنطقة يتراوح بين الـ 15000 والـ 20000 ليرة أسبوعياً، وهي غير كافية لتأمين متطلبات الحياة الأساسية في ظل ارتفاع الأسعار.

بعض أصحاب المعامل في المنطقة اشتكوا من قلة الأيدي العاملة الخبيرة ونقص ساعات التزود بالكهرباء التي تصل لـ 12 ساعة فقط

الكثير من منشآت صناعة النسيج أصبحت تعتمد على مادة البوليستر كأحد المدخلات الأساسية في صناعتهم، مستغنين عن مادة الحرير كمادة أساسية في هذا الإنتاج كما كانت عليه سابقاً، وذلك لقلّة تكاليفها ولزيادة الطلب عليها، باعتبارها أقل سعراً. اللافت أن المنشآت في هذه المنطقة الصناعية، وبرغم الحاجة لليد العاملة فهي تقصي المرأة عن العمل فيها، بالرغم من توفر اليد العاملة النسوية بكثرة، وبرغم الحاجة الماسة للعمل بالنسبة إليها، وخاصة في هذه الظروف الصعبة، ليس غيرها من المنشآت في المناطق الصناعية الأخرى في مدن أخرى، مثل: دمشق واللاذقية، التي تستقطب اليد العاملة النسائية بكثرة.

إن إعادة عجلة الإنتاج وإقلاعها في هذه المنطقة الصناعية التاريخية الهامة يتطلب: المزيد من الاهتمام الحكومي الجدي والعملية. استكمال إزالة مخلفات الخراب والدمار. استكمال تأهيل البنى التحتية وتطويرها. زيادة ساعات تزويد المنطقة بالطاقة الكهربائية. المزيد من المحفّزات الصناعية، وخاصة على مستوى تطوير وسائل الإنتاج. زيادة الثقة بعمل المرأة، وإشراكها بشكل أوسع في سوق العمل، بعيداً عن أوجه الاستغلال، وبما يؤمن أيدي عاملة للمنشآت الصناعية.



حلب.. مناطق آمنة تفتقر لمقومات الحياة

مراسل قاسيون

يتوالى حديث المسؤولين عن إعادة الإعمار في محافظة حلب، بعد مرور ما يقارب العامين من إخلاء معظم مناطقها من الإرهاب.

خطة ثلاثية المراحل

بحسب نائب المحافظ، فإن هذا البرنامج يتضمّن ثلاثة مراحل: أولاً: إعداد البنية التحتية، إذ لا يمكن للناس العيش بدون مياه وكهرباء.

ثانياً: تقديم المساعدة اللازمة وتحديد احتياجات كل أسرة. ثالثاً: إعادة السكان إلى منازلهم. وأضاف كينو إلى أن السكان الذين عادوا إلى المناطق المدمرة يلجؤون إلى الطرق البدائية في تأمين وسائل حياتهم وعيشهم! وهو اعتراف رسمي عن واقع ومال حياة هؤلاء في ظل عدم توفر مقومات الحياة.

مزيد من المسكنات!

بعد التصريح بتألت الردود المتهمكة من هذا الكلام الذي أصبح محفوظاً عن ظهر قلب لدى المواطن، الذي لم ير فيه سوى «إبر مورفين» منتهية الصلاحية، لأن ما يتردد من تصريحات حول إعادة الإعمار في حلب منذ تحريرها وحتى هذه اللحظة يحتاج إلى خطوة حقيقية باتجاه الإصلاح، ولو بأبسط المقومات التي تشجع المواطن على العودة لهذه المناطق.

فأين هذا المشروع من الناس الذين خسروا منازلهم بشكل كامل ولم يعد لهم بديل وأصبح «عوضهم على الله»؟! حيث أنهم وجدوا أن مشروع إعادة الإعمار هو مشروع خماسي وربما سداسي المراحل.. ولا سبيل لهم للعودة في المنظور الحالي على الأقل!

أين التعويضات؟

أما من عادوا إلى بقايا منازلهم،

معنيين إعمارها بأيديهم بدون مقومات إضافية، فلا ماء مستمرة ولا كهرباء تصل إلى بيوتهم، متخزين أساليب عيش بدائية بالفعل كما ذكر في نهاية التصريح، ولكن تلك الأساليب البدائية تحتاج إلى تطوير سريع يتناسب مع مناطق من المفترض أن تكون الحياة قد عادت لها من جديد.

ويتساءل آخرون عن المساعدات التي قد يمكن للحكومة أن تقدمها

بعد الوعود بالحصول على نسبة من قيمة الأضرار التي طالبت معظم المنازل، وخاصة في الأحياء الشرقية، والتي لم ير المواطن منها ليرة واحدة؟! قيد الانتظار..

ربما المناطق أصبحت خالية من الإرهاب، لكنها ما زالت خالية من مقومات العيش أيضاً، التي كان من الممكن أن تدفع جميع سكان المناطق للعودة، وليس فقط تلك

الفئة من الناس التي لم يعد لها سبيل آخر ولم تعد قادرة على تحمل التهجير، أو دفع المزيد من مبالغ الإيجارات التي يصعب على المواطن تحمل أعبائها فيعود مرغماً عنه.

فالمناطق الآمنة بلا مقومات العيش والحياة فيها هي مناطق ميتة فعلياً، وعلى الرغم من ذلك ما زال المواطن ينتظر تحقيق تلك الوعود بلا أمل منظر..

دير الزور.. إلغاء خبز الهلال



■ مراسل قاسيون

رغم التحسن الطفيف والبطيء في بعض الخدمات كالماء والكهرباء، في دير الزور وريفها الشرقي والغربي، إلا أن المعاناة مستمرة من الفوضى والفساد وعدم ترحيل الأنقاض.

وزيادة على ذلك استغلال التجار وبعض القرارات غير المدروسة، وخاصة في الدوائر المفصلية للعاملين في الدولة وغيرها، وللمواطنين عموماً.

■ الغلاء والشح؟

تسود فوضى عارمة في أسعار المواد الغذائية، وقد أصدرت مديرية التجارة وحماية المستهلك في دير الزور مؤخراً، قراراً بتسعير بعض المواد الغذائية والخضار والفواكه، وهذا ما أدى إلى إجماع التجار عن إدخال هذه المواد إلى دير الزور سواء من خارج المحافظة أو من الريف، وتحججوا بأنهم يدفعون إتاوات للحواجز الكثيرة وبالتالي، لا تتناسب التسعيرة مع ما يتكبده من ثمن المواد وتكلفة النقل، والإتاوات، فأصبحت هذه المواد وخاصة الخضار شحيحة، وبالتالي ارتفعت أسعارها أكثر لأن التجار الكبار لم يلتزموا وبييعوا على كيفهم، ويتحمل المواطن المطعون في حياته ولقمته، وحتى في كرامته نتيجة ذلك، سواء المستهلك أو البائع الصغير، والمشكلة أن المؤسسات التابعة لوزارة التجارة وحماية المستهلك لا تقدم بديلاً في صالاتها.

■ فوضى أسعار الدواء

طالت فوضى الأسعار حتى الدواء، وكل صيدلية تبيع بسعر، وعلى سبيل المثال: أدوية المضادات الحيوية «الالتهاب» يباع الظرف بعدة أسعار بعضها 300 ليرة وبعضها 500 وأخرى 800 ليرة، وفيتامين تري ب تتفاوت أسعاره من صيدلية إلى أخرى وتتراوح بين 400 و600 و800، أما الأدوية الأخرى فحدث ولا حرج، وهذا غيظ من فيض! وهذا ينعكس على صحة المواطنين المنهكة في الأصل نتيجة سنوات الحصار وسوء التغذية،

فالمضادات الحيوية من أكثر الأدوية استهلاكاً، ويضاف إلى ذلك الظروف البيئية والتلوث الكبير، مما سمح بانتشار كثير من الأمراض والأوبئة كالأمراض الجلدية والالتهابات المعوية والمعدية والتهاب الكبد البوابي والأمراض النفسية وغيرها..

■ تعفيش الغرائب والسيراميك

بعد انتهاء تعفيش الأثاث والممتلكات ومواد الحديد والألمنيوم والنحاس والخشب، بدأ تعفيش أرضيات الغرائب وجدران السيراميك، بطريقة مبتكرة، بحيث تؤدي إلى اقتلاعها سليمة وبسهولة، ويجري تجميعها ونقلها في سيارات بشكل علني دون مساءلة ومحاسبة من أحد، كما السابق، وقد

طال هذا التعفيش منازل المواطنين ودوائر الدولة، وأخرها دائرة السجل المدني، التي انتهى البناء فيها قبل الأزمة بعام واحد فقط؟

■ إلغاء خبز الهلال

في نهاية هذا الأسبوع تم إلغاء التوزيع المجاني لربطات الخبز من قبل الهلال الأحمر، ورغم وجود ملابسات كثيرة في عقد التوريد من المتعهد والمقدر 30 ألف ربطة، وهذا الإلغاء لم توضح أسبابه وما هو البديل عن ذلك؟

■ المزيد من المعاناة

أكد الأهالي الذين تعرضت بيوتهم للدمار الكلي أو الجزئي، أنهم يجبرون على تسديد مبالغ للحصول على

**التجار الكبار
لم يلتزموا
ويبيعون على
كيفهم ويتحمل
المواطن
المطعون في
حياته ولقمته
وحتى في
كرامته نتيجة
ذلك**

فاتورة هاتف أو ماء أو كهرباء، لتقديمها ضمن الأوراق الثبوتية للجنة تقدير الأضرار، حتى تقوم بالكشف على منازلهم، فمؤسسة الاتصالات في دير الزور تطالبهم بتبرئة ذمتهم أولاً، وكذلك المياه، وشركة الكهرباء تطالب منهم مبلغاً مقطوعاً 15 ألف ليرة، كما تطالب أصحاب المنازل التي أعيدت لهم الكهرباء بدفع قيمة عداد كهرباء جديد، علماً أن أصحاب المنازل سرفت عداداتهم أثناء التعفيش العلني قبل عودتهم إليها.. ويقولون: ما ذنبنا.. فوق حقه دقه، ندفع للهاتف والماء والكهرباء، والأنكى من ذلك أن مبلغ أي تعويض مهما كانت قيمة الأضرار لا تتجاوز 300 ألف ليرة، أي: يعطوننا من الجمل أقل من أذنه بمرات..

السقيلية.. المياه من ضرورات العيش الكريم

■ مراسل قاسيون

مشكلة شح المياه في مدينة السقيلية والقرى التابعة لها تعتبر مشكلة مزمنة، تكبر خلال فصل الصيف مع زيادة ساعات التقنين.

فأهالي منطقة السقيلية والقرى التابعة لها يعانون فعلياً من قلة المياه، إذا لم نقل ندرتها تماماً، ففي مدينة السقيلية مثلاً، وهي مركز المنطقة، هناك قلة في مياه الشرب، فهي لا تأتي إلا ليلاً ولساعات محدودة فقط.

■ شح مياه وتعديات

غالبية قرى المنطقة يتم تغذيتها عن طريق استجرار المياه من نبع نهر البارد، الذي شهد تراجعاً كبيراً خلال هذا الموسم، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى نقص كميات المياه الواصلة إلى هذه البلدات والقرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المشكلة المزمنة في بعض القرى والبلدات أدت إلى عدم وصول المياه إليها منذ فترات طويلة جداً، وهذه وتلك من البلدات تلجا لشراء حاجتها من المياه من الصهاريج، مع ما يعنيه



من قلة المياه وشحها، أما الأسوأ من كل ذلك فهو غياب العدالة في توزيع المياه المتوفرة على البلدات والأحياء.

■ ضرورات

لا شك أن مشكلة شح المياه المزمنة بحاجة إلى تضافر الجهود من أجل حلها، اعتباراً من توفير المزيد من المضخات، مروراً بالصيانة الدورية للشبكة، وليس انتهاءً بقمع المخالفات والتعديات، مع العدالة في نسب توزيع المياه على المدينة والقرى والبلدات التابعة لها، ولعل الأهم، هو: البحث عن مصادر إضافية للمياه من أجل سد النقص نتيجة تراجع كميات مياه نبع نهر البارد، فمشكلة شح المياه لا تقتصر على حاجات الشرب والغسيل والتغسيل وغيرها من الضرورات الحياتية اليومية، بل لارتباطها كذلك مع ضرورات الزراعة والري في المنطقة ذات الطبيعة الزراعية.

الاستجرار والنقل، والتي تزيد مفاعليتها مع غياب الرقابة والمحاسبة على المخالفات القائمة على هذه الشبكة، مع عدم تغيب بعض أوجه المحسوبيات للتغطية على بعض هذه المخالفات، والنتيجة هي مزيد

الأخرى في ظل الواقع المعاشي المتردي. الأمر لم يقف عند حدود تراجع كميات مياه نبع نهر البارد، بل ما زاد الأمر سوءاً هو ما يجري على مستوى التعديات على شبكة

ذلك من نفقات كبيرة يتكبدها هؤلاء الأهالي لقاء تأمين هذه الحاجة الحياتية الضرورية، والتي تصل أحياناً إلى 25 ألف ليرة شهرياً، بحسب أحد المواطنين، طبعاً على حساب الكثير من الاحتياجات

بلدة معربا بلا خدمات!



بلدة معربا تقع في الشمال من مدينة دمشق وهي تجاور مدينة التل، ولأنها بلدة آمنة لم تشهد أية اشتباكات، فقد تحولت إلى ماوى للكثير من النازحين، وخصوصاً من أهالي الغوطة الشرقية وبرزة.

■ مراسل كاسيون

هذا الأمر انعكس سلباً على البنية التحتية للبلدة، التي استهلكت وتهاكت طيلة السنين الماضية، في ظل التراخي الرسمي.

معربا المنسية

تشتهر معربا ليس بسوء خدماتها، بل بانعدامها، فما أن يدخل المرء إلى البلدة حتى يلاحظ الحفر التي تصادفه على الطريق، رغم أن الطرقات مزفتة سابقاً إلا أنها باتت عبارة عن طرقات من البحص والرمل والمطبات الكبيرة، التي تتضرر منها السيارات، نتيجة التحول طريق معربا إلى طريق دولي أثناء إغلاق طريق برزة والتل، وهو ما أدى إلى اهتراء وتفتت الرّفت.

وفي كل فترة تتعرض البلدة للطوفان من شبكة الصرف الصحي في شوارعها، والذي يصل حتى مشارف حي برزة، دون أن تقوم البلدية بأي عمل لإصلاح هذه الشبكة.

وعلى امتداد الطريق من برزة إلى التل ترى مياه الصرف الصحي تُغرق الطريق العام وتسبب عرقلة السير، عدا عن تلال القمامة المترامية على جانبي الطريق في شوارع البلدة دون اهتمام بهذا الوضع من قبل مجلس البلدية، ودون العمل على إيجاد الحلول لها. ومن المعروف عن بلدة معربا عدم

تواجد المياه الصالحة للشرب فيها، وهو ما يضطر السكان لشراء صهاريج المياه لتغذية منازلهم، مع العلم أن خزان البلدة يحتوي على المياه الصالحة للشرب ولكن لا أحد يعلم ما هو سبب عدم وصول المياه إلى منازل المواطنين منذ عقدين من الزمن! وقد تم مؤخراً تشكيل لجنة تقصي حقائق من قبل مؤسسة المياه، بعد زيارة وفد من أهالي البلدة إلى المؤسسة، ولكن إلى الآن لم تحل هذه المشكلة.

مخالفات البناء

لمتعهدى البناء حكاية أخرى، والذين يقوم بعضهم بإنشاء أبنية دون مرافق داخلية، من كهرباء ومياه وأدراج وغيرها، ودون إكساء خارجي للأبنية، وذلك بسبب بعض أوجه الفساد

كل فترة تتعرض البلدة للطوفان من شبكة الصرف الصحي في شوارعها والذي يصل حتى مشارف حي برزة دون أن تقوم البلدية بأي عمل

مشروع ترحيل القمامة الذي تمت المصادقة عليه من المحافظة ومجلس الدولة، كذلك مشروع الصرف الصحي الذي تتابعه المحافظة لتزيمه لإحدى المنظمات الإغاثية أيضاً.

الواضح من ردود المسؤولين في البلدية، وفي محافظة ريف دمشق، ووزارة الإدارة المحلية، أن الحكومة تعتمد على المنظمات الإغاثية الدولية لتمويل مشاريع البنية التحتية، وهو ما يعني: انسحاب الدولة من دورها الأساسي في توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، تاركة للمنظمات الدولية القيام بهذا الدور. ولتصبح احتياجات البلدة وخدماتها بين مطرقة التراخي الحكومي وسندان المنظمات الدولية!

المستشري في بعض الجهات المعنية، حيث يتم دفع رشاًوى من قبل بعض متعهدي البناء تصل إلى 800 ألف على كل طابق، مقابل موافقات وغض النظر عن مخالفات الأبنية، وذلك بحسب روايات بعض الأهالي.

الاعتماد على المنظمات الإغاثية

أحد المسؤولين في بلدية معربا تحدث عن سبب التأخر في تنفيذ الخدمات في البلدة قائلاً: إن مشروع الرّفت يحتاج لموافقة من قبل الوزارة والمحافظ، كون قيمة هذا المشروع تزيد على مئة مليون ليرة، وهو يحتاج إلى تمويل الجهات العليا، أما خزان المياه فقد تبنت إشدته إحدى المنظمات الإغاثية وهو قيد الدراسة، وتتم الآن متابعة

مشكلة الكهرباء مستمرة برغم تهاوي الذرائع



مشكلة البحث عن البدائل المكلفة هي السبيل للتعويض جزئياً عن النقص بكمية الطاقة المطلوبة لحاجات الاستهلاك على المستوى الفردي، سواء منزلياً أو صناعياً أو تجارياً، حيث ما زال تجار الأمبيرات وتجار هذه البدائل هم المستفيدون من عدم حل مشكلة التزود بالكهرباء فيها.

على سبيل المثال: إن واقع الكهرباء في مدينة دمشق وأحيائها يختلف كلياً عن واقع الكهرباء في مدينة حلب أو دير الزور والحسكة، أو في المدن الساحلية وقراها، والقائمة تطول على مستوى المقارنات تلك، فالاختلاف والتباين كبير جداً، ففي بعض المدن والقرى ما زال برنامج التقنين 3 وصل 3 قطع هو المعمول به، وفي بعض المناطق والقرى تصل ساعات القطع المتواصل إلى 9 ساعات أحياناً، في حين ينذر القطع في مدن أخرى، أو في أحياء بعينها فيها.

والسؤال الذي لا يجرح السنة المواطن: هو لماذا هذا التباين طالما أن الشبكة واحدة ومرتبطة مع بعضها؟

بانتظار الحقوق

أما الأسوأ بالنسبة للمواطنين فهو انعدام برنامج التقنين نفسه أحياناً، وأسوأ الأسوأ هو عدم انتظام قوة

■ سمير علي

وعود كثيرة أطلقت، وخطط وبرامج كثيرة وضعت، وكلها وصلت أسماع المواطنين دون أن يجدوا ما يؤكدها على أرض الواقع، فحال التزود بالكهرباء، برغم التحسن النسبي له، مازال على حاله تقريباً، وخاصة ناحية عدم العدالة بالتقنين.

تباين معدلات التزود بالكهرباء

افتراضاً، فإن ذرائع الحرب والأزمة سقطت، كما انتهت مبررات القطع المفاجئ المقترن بالاعتداءات الإرهابية على محطات التوليد والشبكات وخطوط النقل، وحجج نقص التزود بالوقود والفيول لم يعد هناك ما يبررها، ومع ذلك ما زالت ساعات التقنين هي السائدة، والأسوأ انعدام العدالة فيها.

المستغرب، وما يقف عنده المواطن، هو: تباين معدلات التزود بالطاقة الكهربائية على مستوى المدن والمناطق، واختلاف ساعات التقنين بين مدينة وأخرى، بل وبين قرية وأخرى، وأحياناً بين حي وآخر.

فبعض المدن ما زالت حتى الآن تتزود بنسبة كبيرة من الطاقة الكهربائية عن طريق تجار الأمبيرات، وما زالت

مشكلة التزود بالطاقة الكهربائية عبر الشبكة الرسمية بشكل نظامي لم تنتهِ، كما لم تنتهِ معها معاناة المواطنين المزمته من استمرار قطع التيار الكهربائي.

بالنتيجة، كما ربما لا تعينهم المبررات والذرائع، مع عدم اقتناعهم بالكثير منها، لكن ربما الأهم بالنسبة إليهم، هو: أن يصلوا لحقهم بالتزود بالطاقة الكهربائية النظامية بشكل دائم، والحد الأدنى، هو: أن تكون هناك عدالة بينهم في الحصول على هذا الحق، فلا امتياز لمدينة عن أخرى، أو لحي عن آخر، فهل هذا كثير ريثما تُحل المشكلة نهائياً؟

التيار الكهربائي أحياناً، وما ينجم عنه من أضرار بنتيجة الأعطال التي تأتي على الأجهزة الكهربائية، والتكلفة المالية والأعباء التي يتحملونها جراء ذلك. وبعيداً عن الخوض بالتفاصيل المعاشة من قبل المواطنين يومياً، وخاصة ما يحكى عن التعديات على الشبكة والاستجرار غير المشروع منها، أو عن الفواتير وارتفاع أسعار التزود بالطاقة الكهربائية بشكل كبير خلال السنين الماضية، فإن هؤلاء ربما لا تعينهم الوعود الوادية، بقدر ما يعينهم ما يلمسونه منها على المستوى التنفيذي

انتهى مؤتمر المستثمرين الذي أعلنت عنه هيئة الاستثمار بشراكة مع جهة منظمة خاصة، وأتى صدى المؤتمر خافتاً بمقدار حجم الأصوات المتعالية فيه... الحكومة السورية عرضت خارطتها الاستثمارية على الحضور، الذي شكل رجال الأعمال السوريون واللبنانيون عماده الأساس، ولكن إعلماً كثيراً لا يغير بعض الوقائع الصلبة المرتبطة بالوضع السوري.

مؤتمر استثماري محلي... لأزمة سياسية دولية!



عرضت هيئة الاستثمار حوالي 62 مشروعاً استثمارياً، ضمن الخارطة الاستثمارية السورية، وتكلفة استثمارية تقديرية فأربت 6,7 مليار دولار، وبوسطي 110 مليون دولار للمشروع. لم تعلن نتائج المؤتمر، ولكن الإعلام يتداول توقيع عقدين إلى أربعة عقود، اثنين منها عقود صناعية لشركات لبنانية لإنتاج الحبيبات البلاستيكية، والأخشاب المضغوطة.

■ عشار محمود

الاستقرار والعقوبات والبنية الفاسدة

لدى هيئة الاستثمار الدلالات الكافية على أن المرحلة لا تتيح حالياً الوصول إلى نتائج استثمارية هامة، فالهيئة ذاتها أعلنت أن المشاريع الاستثمارية المرخصة، لم تدخل حيز التنفيذ منذ بداية الأزمة. حيث ينتظر أصحاب الأموال ظروفاً أنسب لا تبدو بعيدة. فما يسميه الكثيرون «مناخ الاستثمار» ليس مناسباً حالياً في سورية، رغم أن سورية تتحول إلى «ظرف استثماري واعد» ويترقب الجميع إعادة إعمارها. ويشتمل هذا المناخ الاستثماري السلبي الحالي على مناخ عديدة:

أولها وأهمها: هو مستوى الاستقرار السياسي، الذي إن تحسن الآن فهو سيتحسن لاحقاً بشكل أكبر، ولا داعي للعجلة بمفهوم أصحاب المال. فإنهاء التواجد الإرهابي في سورية، وإزالة الاضطرابات المتعلقة بالوضع في إدلب، وفي التواجد التركي، وبالوضع في المنطقة الشمالية الشرقية... كخيل بتأخير حماس هؤلاء.

والعامل الثاني: هو المرتبط بصعوبات التمويل والتسويق في الظروف السورية، نتيجة الحصار الاقتصادي الغربي على سورية الذي يجعل خطر فرض عقوبات على أعمال هذه الشركات قائماً، ويزيد من الكلفة الاستثمارية، ويجعل الشركات مع الجهات الحكومية مسألة معقدة ومكلفة.

أما العامل الثالث: فيرتبط بالبنية الاقتصادية السورية، قبل الأزمة، وخلالها... والذي يعبر

عنه البعض بالفساد والبيروقراطية، وصعوبة الإجراءات وغيرها، إلا أنه يعبر بالعمق عن التشابك الكبير بين الاحتكار الاقتصادي والنفوذ السياسي، والقدرة على التأثير، إلى حد تسيير أداء جهاز الدولة والمؤسسات. فما كان موجوداً سابقاً من ارتباط تسهيلات العمل بالعلاقات الضرورية مع قوى المال والنفوذ الكبرى في السوق السورية، تفاقم اليوم إلى حد بعيد، وتعدى الأمر اليوم قدرة هذه القوى على عرقلة العمل والتضييق بهدف المحاصصة، ليصل إلى إمكانية الاعتداء في ظروف بلاد أصبح للمليشيات فيها وظيفة هيمنة وسلب اقتصادي منهج. فالفساد والبيروقراطية في سورية كانا أداة النخبة المالكة والمهيمنة على أدوات الحكم لفرض شركات واحتواء الأعمال في قطاعات مختلفة، وتفاقمت هذه الحالة اليوم لتصبح المسألة تتضمن: مستوى أعلى من الفساد والبيروقراطية مضافاً إليها «البلطجة»، وهي عوامل تؤثر على معدلات الربح ومستوى استقرار ظروف العمل، واستمراريتها... حيث لا يمكن أن تشكل الدعوات والملاطفة الحكومية والمغريات التشريعية حافزاً كافياً في وجه الوقائع التي لم تغير من إمكانية هؤلاء وهيمنتهم.

ينتظر المال المحلي والإقليمي والعالمي، التغيرات والتسويات السياسية الكبرى التي تتيح ضمان وضع أممي أفضل، ومرونة في التمويل والتسويق وزوال خطر العقوبات، وتراجع قدرة قوى النفوذ المالي-السياسي السورية على فرض حصصها وشروطها.

إعادة الإعمار عملية سياسية دولية هناك جوانب أخرى ينبغي ألا تغيب عن التفكير بعملية الاستثمار في سورية في مرحلة إعادة الإعمار القادمة، وهي ستحدد إلى حد بعيد شكل عملية إعادة الإعمار، وتحديداً في مراحله الأولى.

فأولاً: إعادة إعمار سورية تجري في ظروف اضطراب اقتصادي دولي، وأزمات مالية واقتصادية مرشحة للتفاقم، ستجعل أطرافاً كثيرة خارج دائرة القدرة على التمويل. فلا الخليج قادر، ولا الغرب وتحديداً أوروبا... بل إن شركات وأعمال هؤلاء ينتظرون الحصول على فرص التشغيل والعقود، من التمويل الواسع لإعادة إعمار سورية. وفي مؤتمر تمويل إعمار العراق، ومؤتمر إنقاذ لبنان الأخير، خير دلالة على تضائل قدرات التمويل الإقليمي والغربي، وتراجع فاعليتها السياسية في منطقتنا.

وهذا سيجعل عمليات التمويل التنموية الكبرى المطلوبة، متوفرة لدى طرف أساس ممثل بالإمكانات التمويلية التنموية الصينية الكبرى، التي لا زالت حتى الآن خارج إطار المبادرة الفعالة في سورية، وتترقب الطرف السياسي المناسب.

وثانياً: وهو الأهم أن عملية إعادة إعمار سورية، هي جزء من العملية السياسية الدولية، وليست شأنًا سورياً إقليمياً فقط، كما هي التسوية السياسية السورية. فالإعمار

يرتبط إلى حد بعيد بحل الأزمات السياسية والاجتماعية الكبرى: ضمان ظرف لا يسمح بإعادة خلق الإرهاب مجدداً، وما يتطلبه هذا من استقرار وتنمية وتشغيل ومحاربة للفقر، وترميم للتهميش الكبير السابق واللاحق للأزمة. بالإضافة إلى حل ملف اللاجئين، وإعادة تمهينهم إلى مناطقهم، وكل ما يرتبط به من تهيئة البنى التحتية، وإعادة إعمار المناطق المدمرة، وكل المستلزمات الإنسانية الإسعافية الأولى.

يجري الربط الآن بين ملف إعادة اللاجئين، الذي يبدأ بـ 1,7 مليون سوري كأول رقم متداول وللمرحلة الأولى فقط... وبين التنسيق الدولي في عملية إعادة الإعمار، حيث يجري دفع الدول إلى المشاركة في عملية تأهيل البنى التحتية، وتقديم المساعدات، وتأمين تكاليف نقل اللاجئين، وغيرها من الإجراءات العملية الضرورية، التي ستعطي الإقلاع في عملية إعادة الإعمار، طابعاً عملياً... يتضمن إعادة اللاجئين، والحصول على تعويضات من دول ستفق مباشرة على تأمين ظروف عودتهم، وتأمين البنى التحتية لاستقرارهم في سورية، وتأمين المساعدات الإنسانية الأولى. لا تزال هذه العملية في بداياتها، إلا أن هذا يعطي الدلالة الكافية على الطريقة التي ستسير بها إعادة إعمار سورية في مراحلها الأولى...

إن تمويل إعمار سورية، وإعادة البناء، لا يمكن أن تتم بمنطق الدعوات الحكومية للمستثمرين، وتقديم المغريات لهم! ولا يمكن أن تكون هذه العملية إلا ذات طابع سياسي دولي، كما هي الأزمة السورية وحلها عموماً... حيث ستعكس المتغيرات الدولية، وستتحرك بمحدداتها، أي: وفق الضرورات الدولية لاستقرار سورية، وحل المشاكل الاجتماعية والتنموية الكبرى التي تواجه هذا الاستقرار... وستتم في ظرف أزمة مالية عالمية، وانحصار القدرة التمويلية التنموية للقوى الصاعدة والصين تحديداً. وستتطلب مستوى أعلى من الاستقرار السياسي الذي يتجه إنهاء الوجود الإرهابي كاملاً، والوصول إلى إنهاء الحصار والعقوبات، والوصول إلى تسويات دولية لحل الأزمة حلاً سياسياً يلتزم به المجتمع الدولي ككل.

بقايا المعارك والحصار والبنية الاقتصادية لهيمنة فساد قوى المال والنفوذ عوامل تجعل التمويل مرتبطاً بالتسويات السياسية الكبرى

اللاجئون السوريون في لبنان

العدد - التوزيع الديمغرافي والجغرافي

222412 «أسرة»

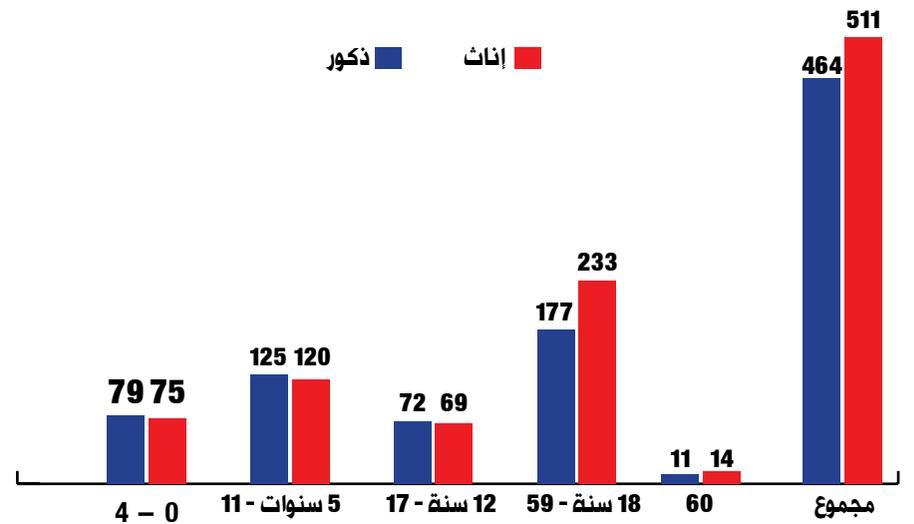
العدد الإجمالي للأسر السورية المسجلة في لبنان بتاريخ 31-7-2018.

976002 «شخص»

العدد الإجمالي للاجئين السوريين المسجلين في لبنان 31-7-2018

يتوقع لبنان أن تكون الدفعات الأولى من اللاجئين السوريين عائدة منه، وفي التصريحات الرسمية لمسؤوليه يتبين أن العملية الجارية ستعمل على إعادة حوالي 900 ألف لاجئ... لتنتهي تقريباً تواجد اللاجئين السوريين في لبنان. من الأرقام المحدثة لمنظمة الأمم المتحدة (UNHCR) حول عدد وتركيبه اللاجئين السوريين في لبنان يتبين التالي:

عدد اللاجئين السوريين في لبنان - ألف نسمة



464459

عدد الذكور اللاجئين في لبنان

511543

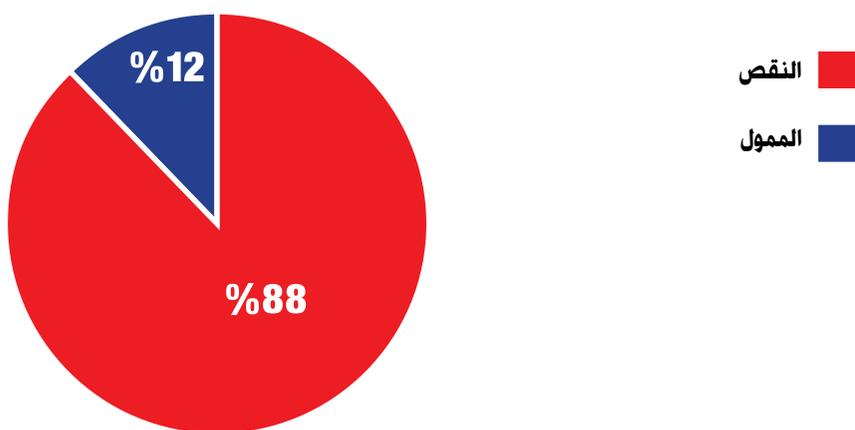
عدد الإناث اللاجئين في لبنان

* أعداد الأطفال والفتية الذكور أعلى من أعداد النساء بحوالي 12 ألف نسمة، بينما أعداد الذكور الشباب والرجال والكهول أقل من عدد النساء بحوالي 59 ألف نسمة.
* بدأ عدد اللاجئين السوريين في لبنان يتراجع منذ ثلاثة أعوام فأعلى رقم مسجل بلغ 1,180 مليون نسمة وتراجع إلى المليون في تموز 2017 واستمر بالتراجع حتى بلغ 976 ألف نسمة.
* 19% من الأسر السورية اللاجئة في لبنان، أكثر من 42 ألف أسرة تعيلها الأمهات.

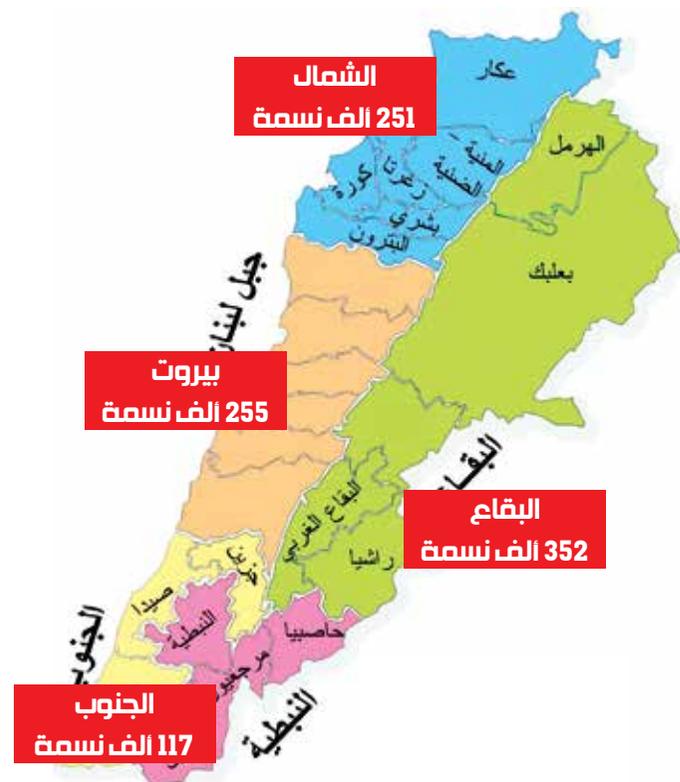
التوزيع الجغرافي للاجئين السوريين في لبنان



تمويل اللاجئين في لبنان - 2018



* 2,28 مليار دولار حاجات التمويل في لبنان، وفق خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة، تم تأمين 284 مليون دولار منها، بينما بقي من الحاجات 2 مليار دولار مستحقة.
* تضع الأمم المتحدة في خطة تمويلها الإقليمية تمويلاً في لبنان يتناسب مع عدد لاجئين يقارب 1,37 مليون نسمة.



الصين تدخل في معركة النفط الأمريكية

لم يتفاعل الاقتصاد العالمي، وقطاع النفط جدياً مع إعلان ترامب فرض عقوبات على النفط الإيراني، ولكن التفاعلات بدأت تظهر اليوم في إيران وعالمياً مع اقتراب موعد تطبيق العقوبات، وبتفاعلها مع مجريات أخرى، تحديداً من طرف الصين... فإن سوق النفط قد تشهد تغييرات كبيرة في الفترة القادمة.

ليلك نصر

الاقتصاد الإيراني يهتز

تسري الاضطرابات في الاقتصاد الإيراني حالياً، حيث موجة تراجع سريع أخيرة، أصابت الريال الإيراني الذي انخفض من قرابة 50 ألف ريال مقابل الدولار في شهر آذار، وصولاً إلى 112 وحتى 120 ألف ريال، ليفقد نسبة 50% من قيمته في ظرف أربعة أشهر. حيث ترتبط هذه التغييرات بخروج الأموال من إيران، حيث قاربت 59 مليار دولار خلال العامين الماضيين، وفق تقديرات منقولة عن البرلمان الإيراني.

تراجعت القوة الشرائية في إيران بنسبة 80% خلال ثمانية أشهر، عدا عن مستوى البطالة الذي وصل 15%، ليخسر الاقتصاد الإيراني ألف وظيفة يومياً، بحسب تقديرات غرف التجارة الإيرانية. وصولاً إلى ما جرى مؤخراً من تداعيات سياسية واجتماعية: إغلاق الأسواق، والاضطرابات في الشوارع، والحديث عن احتمالات سحب الثقة من الرئيس روحاني، أو حكومته، بعد أن أقر استعاذته للمساءلة أمام البرلمان الإيراني.

صدرت إيران بعد الاتفاق النووي الإيراني حوالي 2,6 مليون برميل يومياً، وهو الحد الأقصى الذي وصلت له في نيسان الماضي، قبل إعلان العقوبات في شهر 5-2018 حيث استمرت الصادرات بالارتفاع إلى وسطي يومي 2,7 مليون برميل، لتتخف بعدها في شهر 6-2018 إلى 2,4 مليون برميل... ولكن تقديرات مختصي النفط والأسواق تشير إلى أن تطبيق العقوبات على إيران سيقصص كميات النفط الإيراني المصدر عالمياً بمقدار مليون برميل، وهي خسارة هامة في كميات النفط العالمية سيكون لها تأثير كبير على الأسعار.

هل ستخسر سوق النفط مليون برميل؟

ليس مؤكداً إذا ما كانت الأشهر الأخيرة المتبقية من العام الحالي 2018، ستشهد عودة عن هذه العقوبات أم لا... وإذا ما كانت إيران ستخسر فعلياً مليون برميل أو أكثر من صادراتها النفطية، أم ستجد ممانعة دولية جدياً للعقوبات الأمريكية التي يمكن أن تفرض عقوبات مالية على الشركات والبنوك الممتدة عبر العالم، والمساهمة في التعامل مع النفط الإيراني.

في ردود أفعال الدول المستوردة للنفط الخام الإيراني، فإن الموقف الصيني هو من أوضح المواقف بعدم الاستجابة إلى العقوبات الأمريكية



أنها ستوقف عمليات استيراد النفط الخام الأمريكي بشكل مؤقت وحتى شهر 10-2018. وقد أتى هذا الإعلان من قبل شركة التكرير الأكبر في آسيا يونيك التابعة للدولة في الصين، وهي المستورد الأكبر للنفط الأمريكي، حيث استوردت الشركة 300 ألف برميل يومياً من أصل 427 مليون برميل نط خام صدرتها الولايات المتحدة في شهر 5-2018.

أتى القرار الصيني كرد على التصعيد الأمريكي في سوق النفط، وكرد على التلويحات الأمريكية برفع التعرفة الجمركية على الصادرات الصينية بمقدار يصل إلى 200 مليار دولار، بل 500 مليار دولار وفق تصريحات ترامب الأخيرة. حيث أعلنت الصين أنه في حال دخول هذه التعريفات قيد التطبيق، فإن الصين ستفرض تعريفات على قائمة من مجموعة كبيرة من السلع الأمريكية تصل إلى 60 مليار دولار، من ضمنها منتجات الطاقة الأمريكية لترفع تعرفتها من 5% إلى 25%. ما يعني تراجع استيراد النفط الأمريكي من قبل الصين، المستورد الأكبر.

الخليج كل. أي: بإغلاق مضيق هرمز، حيث يمر حكماً كل نفط الخليج العربي المصدر بحراً. وحيث الحركة اليومية الوسطية من المضيق تقارب 19 مليون برميل نفط يومياً. كما انتقلت المخاطر إلى باب المندب، حيث يمر 5 مليون برميل نفط يومياً من الممر الذي استهدفت فيه ناقلتان سعودية وكويتية بحمولات تفوق مليون برميل لكل منهما.

كما أن الاضطرابات امتدت مؤخراً إلى مناطق عديدة مؤثرة في تدفق النفط العالمي: ليبيا، ونيجيريا، وحتى كندا. ومقابل التقلص النفطي العالمي، فإن الولايات المتحدة تطلب من السعودية توسيع إنتاجها، الأمر الذي لن يكون دون رد إيراني، كما تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة إنتاجها من النفط الصخري، وزيادة قدراتها التكريرية والتصديرية. ولكن الرد أتى من الصين قوياً، وهدافاً إلى تغيير قواعد المفاوضات في لعبة النفط التي تلعبها الولايات المتحدة مؤخراً.

الصين تقلب الطاولة

أعلنت الصين بتاريخ 4-8-2018

أمريكا أرادت منع تصدير النفط الإيراني لتضطرب سوق النفط فمنعت الصين النفط الأمريكي

ارتفع سعر برميل النفط العالمي الشهر الماضي إلى 80 دولاراً للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ حرب النفط وانخفاض أسعاره في عام 2014. النفط مرشح للارتفاع والكثير من الاضطرابات تهدد بتغييرات في سوق النفط العالمية: العقوبات على إيران واحتمال خسارة مليون برميل يومياً، رفع التعرفة الصينية على صادرات النفط الأمريكي، وإيقاف استيراده مؤخراً، والاضطرابات المحتملة في المضائق الأساسية في منطقتنا. ولكن قد يكون كل ما يجري هو إطار تفاوضي تستخدم فيه القوى الفاعلة قدراتها النفطية استيراداً وتصديرًا... وقد ينتهي بدعوة ترامب إلى الحوار دون شروط مسبقة.

على إيران، وكذلك أتى الموقف التركي المعلن بأن تركيا لن تتوقف عن استيراد النفط الإيراني... الموقف الأوروبي لا يزال ملتبساً وغير معلن في مسألة النفط، وسيكون من الصعب على أوروبا أن ترفض هذه العقوبات. والموقف الملتبس الآخر هو الموقف الهندي، وهي ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني بعد الصين. فبينما كانت التصريحات تشير إلى أن الهند لن تلتزم بهذه العقوبات، وستستمر باستيراد النفط من إيران وفق الاتفاقات الثنائية التي كانت تنتج للهند شراء النفط بعمليتها، وليس بالدولار. ولكن الهند كانت أول الدول التي قلصت من شرائها للنفط الإيراني، بنسبة 15,9% خلال شهر واحد. كما أن السلطات الهندية أوعزت لقطاع التكرير الهندي بأن يستعد لتراجع في الواردات الإيرانية بمقدار قد يصل إلى الصفر، أو تستعد للعقوبات الأمريكية. وكرد هددت إيران بإلغاء الامتيازات التجارية الثنائية كافة بين البلدين في حال التزام الهند بالعقوبات.

سوق النفط العالمية قد تخسر مليون برميل نفط من إيران، ولكن هذا ليس الخطر الوحيد على هذه السوق التي تتحول إلى واحد من محاور الاضطراب الاقتصادي العالمي. ولكن الردود الإيرانية والعالمية وتحديداً الصينية هي ردود ترفع سقف المخاطر إلى حد يدفع الجميع للتفاوض بعد التوتر، وهو هدف وطريقة الإدارة الأمريكية الحالية.

المضائق والتوترات السياسية

إيران هددت علناً، بأن منع تصدير نفطها سيعني عدم تصدير النفط من

مناكفة على المخططات التنظيمية لمنطقة القابون



مرة جديدة يطفو الحديث عن المخططات التنظيمية الخاصة بمنطقة القابون، والمزمع وضعها بالتنفيذ من قبل محافظة مدينة دمشق، على السطح، لكن هذه المرة بدفع من قبل غرف التجارة والصناعة.

■ نوار الحمصي

فقد تداولت وسائل الإعلام أن اتحاد غرف الصناعة السورية وغرفة تجارة دمشق طلبوا من الحكومة: «إلغاء كل الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتحويل منطقة القابون إلى منطقة سكنية، مؤكداً ضرورة إبقائها منطقة صناعية مصانة الحقوق والواجبات، وبتقديم كل التسهيلات والحوافز الخدمية والتشغيلية لها لتتعافى وتقلع بأسرع ما يمكن».

مليارات مصروفة وتكاليف باهظة بالانتظار

الطلبات أعلاه تم تبويبها بكتابين منفصلين موجهين للحكومة من قبل اتحاد غرف الصناعة وغرفة تجارة دمشق، والتي رشح منها بحسب وسائل الإعلام: «أهمية النظر في شكوى صناعي منطقة القابون الصناعية بدمشق والذين يمثلون نحو 400 منشأة صناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية و باعتبارها مخدمة لمنطقة صناعية منظمة من حيث المحاضر وعقود الملكية ومسجلة في المصالح العقارية «طابو أخضر» منذ عام 1950».

كما ورد أيضاً: «الصناعيون في تلك المنطقة قاموا بترميم منشآتهم وحصلوا على دعم الحكومة كونها منطقة ذات أهمية كبيرة بمبلغ ما يقارب 3 مليارات ليرة سورية لإعادة تأهيل البنى التحتية وتركيب محولات كهربائية للمظلة وغيرها من الخدمات، إلا أن تحويل منطقة القابون الصناعية اليوم إلى منطقة سكنية سيعود بالأضرار الكبيرة والتكاليف الباهظة التي سيتكبدها الصناعيون جراء نقل أعمالهم عدا ضياع الوقت الإنتاجي وزعزعة الثقة الاستثمارية في العمل الصناعي لدى المستثمرين».

تكاليف حكومي

الطلبات الموجهة للحكومة أعلاه كانت على ما يبدو نتيجة التكاليف الحكومي لوزارة الأشغال العامة والإسكان «بإنجاز مخططات تنظيمية جديدة لمناطق جوبر وبرزة والقابون ومخيم اليرموك، يتم من خلالها مراعاة خصوصية كل منطقة وفقاً لمقوماتها العمرانية والصناعية والحرفية وذلك ضمن خطة الحكومة لإعادة إحياء المناطق كافة التي تحررت من الإرهاب»، وذلك في الجلسة المنعقدة بتاريخ 2018/7/1.

ويشار بهذا الصدد أنه سبق لأحد أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق، كشفه عبر إحدى وسائل الإعلام المحلية منذ شهر تقريباً، «أن المحافظة تدرس إدراج 4 مناطق تنظيمية جديدة في دمشق ضمن القانون رقم 10 لعام 2018، مبيناً أن المنطقة الصناعية في القابون إضافة إلى كل من جوبر والتضامن والمزة 86 مناطق مقترحة لإعادة تنظيمها وفق القانون الجديد، بشرط أن تحقق الجدوى الاقتصادية».

تباين توجهات وتناقض مصالح

توجه غرف الصناعة والتجارة نحو الحكومة أغفل دور محافظة مدينة دمشق وتوجهاتها على ما يبدو.

فالتكاليف الحكومي لوزارة الأشغال العامة والإسكان أعلاه أخذ بعين الاعتبار «مراعاة خصوصية كل منطقة وفقاً لمقوماتها العمرانية والصناعية والحرفية»، لكن يظهر أن للمحافظة رأياً مغايراً لذلك!

فأحد أعضاء مجلس المحافظة سبق أن تساءل عبر إحدى الصحف المحلية مطلع شهر حزيران 2018: «إن كان من المقبول أن تستمر المعامل في القابون والقدم وجوبر التي أصبحت في وسط دمشق، في ظل

وجود مدينة صناعية في عذرا؟ مضيافاً: نحن أبناء دمشق لا نريد مدينة دمشق صناعية ولا زراعية لأنها ليست كذلك، فدمشق هي مدينة خدمات ومدينة أموال».

أي: أن هناك تبايناً في التوجهات بين الحكومة والمحافظة، كما هناك اختلاف مصالح ورؤى بين المحافظة وكل من التجار والصناعيين.

من يرى مصلحة المواطن

لعل الكتب الموجهة للحكومة أعلاه تعتبر بداية لمناكفة ستصبح حامية الوطيس بين المحافظة من جهة، والتجار والصناعيين من جهة أخرى، ولا ندري أين ستصبح مصلحة المواطنين بنتيجة هذه المناكفة، خاصة إن طالت مفاعليها، باعتبار أنه لم يرشح أي جديد حكومي بهذا الصدد حتى الآن، حيث يعتبر عامل الزمن بالنسبة للمواطنين عاملاً حاسماً، خاصة وأنهم بانتظار ما ستؤول إليه حالهم بعد سني التشرذم والنزوح. فإذا كان القانون 10، والمخططات التنظيمية

هناك تباين

في التوجهات

بين الحكومة

والمحافظة كما

هناك اختلاف

مصالح ورؤى بين

المحافظة وكل من

التجار والصناعيين

المزمعة، وقد وضعت مصلحة هؤلاء بأيدي المحافظة وشركتها القابضة، بالتوازي مع أيدي كبار تجار العقارات وسماستها، وخاصة على مستوى استثمار عامل الزمن الثقيل على المواطنين، والمربح في جيوب التجار، فإن دخول التجار والصناعيين على الخط دفاعاً عن حقوقهم وملتهم ومستقبل إنتاجهم، وهو حق مشروع بلا شك، ربما سيؤدي إلى هدر المزيد من الوقت لحين البت النهائي بمال المخططات التنظيمية والمصالح المرتبطة بها.

بقي أن نشير إلى تأكيد محافظ دمشق، بداية الأسبوع الحالي، بأن إنجاز المخطط التنظيمي «العام والتفصيلي» لمنطقة القابون سيكون منجزاً خلال ستة أشهر، والذي ختم بعبارة: «وبما يراعي تحقيق الرؤية التطويرية والاستثمارية للمنطقة، ويضمن حقوق المالكين فيها، ويحقق المنفعة المشتركة للدولة ولأصحاب المنشآت»، ما يعني أن الموضوع ما زال مفتوحاً للتأويلات المصلحية!.

برغم المليارات بردي على حاله

كما لم ينتهوا من التلوث البصري للمجرى بقذارته ولون مائه، وهؤلاء أكثر من يتساءلون عن المليارات التي رصدت وصرفت من أجل التخفيف عنهم، ومن أجل عودة المجرى لبعض نقائه.

محافظة دمشق عملياً لم تعلن عن الانتهاء من عمليات تنظيف مجرى نهر بردى والمشاريع المرفقة بها بشكل نهائي، لكنها بالمقابل أعلنت عن إنجاز بعض المراحل التنفيذية أعلاه، وبالتالي يبدو تسأول المواطنين مشروعاً ومحقاً.

فأين النظافة والمياه النقية في النهر ومجره، وأين المليارات التي رصدت لهذه الغاية؟

ولعل السؤال الأهم هو: هل ستستكمل المحافظة عملها على تنمية مجرى النهر والفروع بالسوية نفسها التي عملت بها بالمراحل المنجزة حتى الآن؟

■ برسم محافظة مدينة دمشق.



■ مراسل قاسيون

فقد تم الإعلان منذ عام تقريباً عن رصد مبلغ كبير، بالمليارات، من أجل هذه الغاية، وقد بدأت محافظة دمشق بتنظيف مجرى النهر الرئيس وفرعاته عبر عدد من المراحل على المستوى التنفيذي.

المعلن من محافظة دمشق أن مجرى النهر تم تنظيفه عملياً وفقاً للمراحل التنفيذية المعلن عنها، للمجرى الرئيس من الشادروان لسوردة مسار ومنطقة جسر الرئيس وصولاً لوزارة السياحة، ومجرى نهر تورا من الربوة للمالكي والروضة وصولاً إلى ساحة الميسات.

واقع الحال يقول: إن المجرى وفقاً للمراحل التنفيذية أعلاه وكأنه لم تطله عمليات التنظيف المكلفة، والروائح الكريهة ما زالت متسيدة وطاغية على طول مجراه وفروعه،

بعد الكثير من الأحاديث،

الإعلامية والرسمية

والشعبية، عن نهر

بردي وماساته، والكثير

من شكاوى المواطنين

على الروائح الكريهة

المنبعثة على طول

مجره وفرعاته،

وأثارها ونتائجها

الصحية والبيئية، تم

رصد الاعتمادات اللازمة

من أجل تنظيفه مع

بعض الإضافات مثل:

محطات المعالجة

وغيرها.

والنتيجة، أن معاناة المواطنين ما زالت على حالها، وخاصة للقاطنين بالقرب من مجرى النهر وفروعه، فلا هم تخلصوا من الروائح الكريهة، ولا تخلصوا من آثار ونتائج القذارة بالنهر على مستوى البعوض والحشرات والقوارض،

الأسوأ هو واقع تجمع القاذورات والقمامة في مفارق المجرى، عند كل حاجز شبك حديدي تحت جسر ما على طول المجرى والفروع، وما تخلفه تلك القاذورات بذاتها من روائح وما تستقطبه من حشرات وقوارض.

برغم كل الحديث عن المخالفات كرمي القمامة والمخلفات فيه، والأسوأ أن المياه الجارية فيه يغلب عليها أن تكون مياه صرف صحي من شدة سوادها وكثافتها، لدرجة تبدو معها وكأنها ثابتة غير متحركة كصنعتات للمياه الآسنة، وأسوأ

شركات التأمين ترفض تغطية سرطان الهواتف المحمولة



جاء في مقال نشرته مؤخراً صحيفة الغارديان بعنوان «الحقيقة المزعجة حول السرطان والهواتف المحمولة»: «خلصت مراجعة التقارير العلمية لدراسة الحكومة الأمريكية إلى وجود دليل واضح «على أن الإشعاعات الصادرة عن الهواتف النقالة تسبب السرطان».

■ غراهام فانبرغ
ترجمة جيهان دياب

ذهب المقال ليقول :

«على مدى ربع قرن الآن، قامت الصناعة بتنظيم حملة دعائية عالمية تهدف إلى تضليل كل من الصحفيين والمستهلكين وصانعي السياسات حول الحقيقة الفعلية المتعلقة بإشعاع الهاتف المحمول. وبالفعل، استعانت الشبكات اللاسلكية الضخمة بالإستراتيجية والتكتيكات نفسها التي استخدمتها صناعة التبغ الكبرى وصناعة النفط الكبرى لتتفنن في خداع الرأي العام بشأن مخاطر التدخين وتغير المناخ. ومثل نظرائهم من صناعي التبغ والنفط، كذب المدراء التنفيذيون في الصناعة اللاسلكية على الجمهور حتى بعد أن حذر علماءهم بشكل خاص من أن منتجاتهم قد تكون خطيرة، خاصة على الأطفال.

تبدو صحيفة الغارديان، على الأقل في هذا المقال، متفاجئة بالتضليل. رغم أن صحيفة الأوبزيرفر، وهي صحيفة شقيقة لصحيفة الغارديان، نشرت مقالاً في عام 1999 ورد فيه: «ترفض شركة لويديز تأمين شركات تصنيع الهواتف المحمولة من خطر الإضرار بصحة المستخدمين».

كانت هذه المقالة واضحة لا لبس فيها. إذ أن شركات التأمين لديها: «مخاوف من أن تكون الهواتف المحمولة مرتبطة بأمراض، مثل: السرطان ومرض الزهايمر». قبل عشرين عاماً، كانت الصناعة تعرف بالفعل أن أساليب أعمالها تشكل خطراً على عامة الناس، خاصة وأن شركات التأمين كانت ترفض بالفعل تغطية أخطارها.

الصناعة بناءً على الادعاءات الناشئة عن التعرض للإشعاع.

ومن المثير للاهتمام أيضاً، أن هذا يشمل أيضاً استخدام الإشعاع الكهرومغناطيسي المنبعث من العدادات الذكية ومن أجهزة الشبكة المنزلية «بما في ذلك منظمات الحرارة» وأجهزة إرسال Wi-Fi والأجهزة اللاسلكية في المدارس والمكاتب والمنازل، وأجهزة الاستشعار اللاسلكية وأجهزة الإنذار المتصلة لاسلكياً.

مثل أزمة «ديزيجيت»

بدأت فضيحة انبعاثات فولكسفاغن في عام 2015 عندما أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية إشعاراً بانتهاك قانون الهواء النظيف لمجموعة فولكسفاغن. ووجدت الوكالة أن فولكسفاغن قامت ببرمجة محركات الديزل عن قصد لتثبيط التحكم في الانبعاثات فقط أثناء اختبار الانبعاثات المختبرية، الأمر الذي تسبب في أن أكاسيد النيتروجين التي تصدر عن السيارات تقي بالمعايير الأمريكية خلال الاختبارات التنظيمية. ولكنها، كانت تصدر ما يزيد عن 40 ضعفاً من أكاسيد النيتروجين في ظروف القيادة الحقيقية. نشرت فولكسفاغن برمجة هذا البرنامج في حوالي 11 مليون سيارة في جميع أنحاء العالم في السنوات من عام 2009 حتى عام 2015.

وقد أظهرت الأبحاث الواضحة بالفعل أن عشرات الآلاف من الناس يموتون في وقت مبكر بسبب فشل المركبات التي تعمل بالديزل في تلبية القيود الرسمية في ظروف القيادة الحقيقية.

اتسعت أزمة «ديزيجيت» إلى الشركات المصنعة الأخرى منذ ذلك الحين، وكان لها العديد من التأثيرات الأخرى. على سبيل المثال: وصلت صناعة السيارات في بريطانيا إلى حافة أزمة حقيقية، حيث تم إقصاء آلاف الوظائف الصناعية، وهدد الوكلاء في جميع أنحاء البلاد بإعادة الهيكلة. يواجه القطاع بعض المعارك التشغيلية الشديدة على عدة

جبهات- مالية وبيئية وتنظيمية نتيجة لذلك. وتدل ذلك على المخاطر «غير القانونية» التي تتعرض لها صحة ومصالح الشعوب في سعي الشركات وراء الأموال.

تحذيرات وأجاس إنذار

أبلغت شركات الهاتف المحمول، بما فيها بلاكبيرى ونوكيا وفودافون وشركة EE، المستثمرين مؤخراً أنهم قد يواجهون أشكالاً جديدة من الإجراءات القانونية من قبل مستخدمي الأجهزة إذا وجدت الأبحاث في نهاية المطاف علاقة بين منتجاتهم والحالات الصحية مثل: السرطان. وهذا ما تؤكد عليه شركة بريتيش تيليكوم، التي تمتلك EE، والتي تخبر مستثمريها في تقريرها السنوي لعام 2017:

«لا يمكننا تقديم تأكيد مطلق بأن الأبحاث في المستقبل لن تنشئ روابط بين انبعاثات الترددات الراديوية والمخاطر الصحية». ومثلما هو الحال مع فضائح الشركات الكبرى الأخرى مثل: التبغ والأدوية والإسبستوس وديزيجيت- فإنها لا تزال تحذر المستخدمين بوضوح من المخاطر المحتملة لأضرار استخدام منتجاتها في إعلاناتها والتعبئة والتغليف.

بدأت أجراس التنبيه لهذه الصناعة تدق. في أيار من هذا العام، يُعتقد أن نيل وينغيلد، البالغ من العمر 60 عاماً، هو الأول في بريطانيا الذي يقاضي شركة نوكيا لتسببها في ورم في الدماغ بحجم كرة الجولف مما جعله يفقد السمع في إحدى أذنيه.

على مدى ثلاثة عقود، تم تقديم عشرات الحالات في الولايات المتحدة وغيرها من الدول، متعلقة بأورام الدماغ واستخدام الهواتف المحمولة. وبدأت القضايا تتراكم في السنوات العشر الأخيرة. وقد وقفت العديد من المحاكم، لا سيما في أمريكا، مع هذه الصناعة على أساس عدم وجود أدلة. ولكن في الآونة الأخيرة يتم كسب بعض القضايا لنفس الأسباب بالضبط. في الولايات

المتحدة، هناك 13 حالة جارية تدعي أن إشعاعات الهاتف المحمول أدت إلى سرطان دماغي شمل 46 متهماً من بينهم موتورولا ونوكيا وفودافون وفيريزون وغيرها.

اتفاق دولي

في عام 2015، وقع أكثر من 200 عالم من 41 دولة، وجميعهم متخصصون في تأثيرات المجالات الكهرومغناطيسية على الأنظمة البيولوجية، نداءً إلى الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية يدعو إلى المزيد من حدود التعرض للحماية.

في أيلول 2017، وقع أكثر من 180 عالماً من 35 بلداً نداءً موجهاً إلى الاتحاد الأوروبي يدعو إلى وقف اختياري لتكنولوجيا الجيل الخامس إلى أن يتم التحقيق في الأخطار المحتملة على الصحة البشرية والبيئة من قبل علماء مستقلين عن صناعة الهواتف المحمولة. وأشاروا إلى أن الجيل الخامس «سيزيد بشكل كبير من التعرض للمجالات الكهرومغناطيسية للترددات الراديوية للجيل الثاني والثالث والرابع والـ Wi-Fi والخ للاتصالات القائمة بالفعل».

هذا النداء لم يأت بنتيجة مع الانتشار الهائل الحالي لعدادات الغاز والكهرباء الذكية في المملكة المتحدة والنشر المتوقع لـ 5G. حيث لم يتخذ أحد على مستوى الصناعة أو صناع القرار في الحكومة البريطانية أية خطوة جارية التحذيرات المتزايدة باستمرار. ومع ذلك، قد تتفاجأ إذا عرفت أنه منذ عام 2005، أوصى كبار المسؤولين الطبيين في المملكة المتحدة بأن أي شخص يقل عمره عن 16 عاماً يجب أن يستخدم الهواتف المحمولة للأغراض الأساسية فقط وأن تكون جميع المكالمات قصيرة. هذه النصيحة لم تتغير بعد.

من المقرر طرح أول هاتف ذكي من الفئة 5G في وقت لاحق من هذا العام بغض النظر عن المخاطر المعروفة للتعرض الإلزامي المفروض على عامة الناس لها.

عشرات الآلاف من الناس يموتون في وقت مبكر بسبب فشل المركبات التي تعمل بالديزل في تلبية القيود الرسمية في ظروف القيادة الحقيقية

«بريكس» والغيبوبة الغربية



«بريكس» في البيانات

تأسست مجموعة بريكس في عام 2006 متكئة على إمكانات مواجهة الهيمنة الاقتصادية الغربية، لتفتح بذلك عصراً جديداً للتعاون بين الأسواق الناشئة. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، حقق التعاون بين دول بريكس إنجازات هامة وملموسة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والمالية والتبادلات.

تفيد إحصاءات صندوق النقد الدولي: أنه خلال السنوات العشر الماضية، ارتفعت نسبة الاقتصاد الكلي لدول بريكس في الاقتصاد العالمي من 12% إلى 23%، وزاد نصيبها من التجارة الدولية من 11% إلى 16%، وتجاوزت إسهاماتها في نمو الاقتصاد العالمي 50%.

وفي هذا الصدد، ذكر سلجوق جولاك أوغلو مدير «المركز التركي لدراسات آسيا-الباسيفيك»، أنه خلال العقد الماضي، شهد اقتصاد دول بريكس نمواً متسارعاً، وأخذ اقتصادها الكلي يتسع بشكل مستمر، وصارت أيتها للتعاون أكثر نضجاً، وأصبحت تشغل مكانة منظمة دولية رائدة في العالم، مضيئاً أن قمة شيامن التي عقدت في وقت تتزايد فيه عوامل عدم اليقين، وكذلك المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، تعد بمثابة منصة هامة لمناقشة مشروع صيني للحكومة العالمية.

الغرب في العناية المشددة

إن كل ما سبق ذكره في الإعلان، وكل ما تعمل به هذه الدول الصاعدة مجتمعة، سواء في تحالفها بإطار «بريكس» أو منفردة بسياساتها الجديدة، يعجل من تماوت الغرب بسياساته وعلاقاته الاقتصادية التي فرضها عنوةً طيلة العقود الماضية، وتُسبب بهزائم وخسائر تتراكم عليهم يوماً بعد يوم، ويعجل أيضاً من تفكك تحالفاتهم لبيحثوا منفردين عن الخلاص الذي سوف يؤدي - في نهاية المطاف - إلى الرضوخ والتوجه شرقاً.

ضرورة إطلاق مفاوضات دولية متعددة الأطراف، حول اتفاقية لمحاربة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، وعلى ضرورة مضاعفة الجهود لمحاربة الفساد وتبويض الأموال، والتوجه نحو وضع قواعد مشتركة بما يخص الأمن السيبراني. ووقع رئيسا روسيا وجنوب إفريقيا إعلاناً مشتركاً حول الشراكة الإستراتيجية بين البلدين.

القمة سورياً

تبنى إعلان القمة العاشرة لدول البريكس مجموعة من النقاط بما يخص عدة ملفات دولية، منها: ما يخص الأزمة السورية، حيث أكد رؤساء المجموعة على تمسكهم بالتسوية السياسية في سورية من خلال عملية سياسية شاملة يقودها السوريون، بما يضمن سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية، وفقاً للقرار الدولي 2254 مع مراعاة نتائج مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، أي: الدفع باتجاه بدء عمل اللجنة الدستورية، وأدانوا استخدام الأسلحة الكيميائية بغض النظر عن استخدامها وأهدافه، ودعوا للتحقيق المستقل والموضوعي بكل تلك الحوادث.

القمة فلسطينياً

كما دعت دول «بريكس» إلى استئناف الجهود الدبلوماسية لتحقيق تسوية شاملة بما يخص القضية الفلسطينية، وتحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي. ولهذا الإعلان بعد خاص في القضية الفلسطينية، بالتزامن مع التراجع الأمريكي الذي ينحو بالعدو الصهيوني يوماً بعد يوم إلى مواقع أكثر ضعفاً ووهناً، ما يعني: انسحاب واشنطن تدريجياً من هذا الملف، لتحل محلها القوى الصاعدة بسياساتها الجديدة التي تُهدد الكيان بسبب هذه الفضاءات السياسية الجديدة، التي تؤمن الظروف المناسبة والحقيقية لتعبّر الشعوب عن مصالحها وتحقيقها.

انطلقت يوم الخميس 26 تموز القمة العاشرة لمجموعة دول البريكس في مدينة جوهانسبرغ في جمهورية جنوب إفريقيا، واستمرت لمدة 3 أيام، حيث شارك فيها زعماء الدول الـ 5 الأعضاء، بالإضافة إلى رؤساء دول أخرى تمت دعوتهم للمشاركة ضمن اجتماع موسع سمي «بريكس+»، وقد جرى خلال القمة بحث مختلف القضايا والملفات التي خلصت إلى نتائج أكثر إيجابية وعملية.

■ يزن بوظو

على الاحتكار والابتزاز... وسياسياً، عبر إطفاء بؤر التوتر حول العالم وتيسير عمليات الحلول السياسية أو تنفيذ القرارات الدولية الصادرة قديماً وحديثاً، عوضاً عن عرضها في قاعات الأمم المتحدة كمتحف وأثار.

القمة اقتصادياً

دعا الرئيس الصيني - في معرض حديثه أثناء الاجتماع - إلى التمسك بمبادئ التعددية في التجارة الدولية، وأكد على ضرورة تحريرها، بعيداً عن سياسات الحمائية الاقتصادية التي يقوم بها الغرب مؤخراً وعلى رأسه واشنطن، مؤكداً أنه: «بوسعنا أن نشكل منظومة جديدة للعلاقات الدولية مبنية على الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون متبادل المنفعة»، فيما أعلن الرئيس الروسي بوتين عن أمهه بفتح مكتب لبيك بريكس للتنمية في روسيا، مشيراً في نقطة أخرى إلى أن التبادل التجاري بين روسيا والهند قد ازداد بنسبة 26% خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام. وأكد راماسوفا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا أنه «في المرحلة الحالية يجب تركيز الجهود على تحقيق أكبر نمو ممكن، والازدهار المشترك في ظروف الثورة الصناعية الرابعة»، مؤكداً أنه في حال غياب التنسيق قد تتعمق الفجوة بين مختلف الدول. فيما شدد رؤساء الدول الأعضاء مجتمعين في إعلان بريكس على أهمية اقتصاد عالمي مفتوح.

القمة سياسياً

تضمن إعلان قمة البريكس المشترك دعوته للمجتمع الدولي إلى تشكيل تحالف واسع وحقيقي لمحاربة الإرهاب، كما شدد على

إذا كانت لقمة هلسكي - التي جمعت رئيسي روسيا والولايات المتحدة - سمةً محددة تتمثل في الاعتراف والإقرار الأمريكي بالتوازن الدولي الجديد الناشئ، فإن كل قمة تجمع دول البريكس تمثل دفعة جديدة نحو تغيير فضاءات التوازن القديم وإحلال الجديدة، وإذا كانت وسائل الإعلام في زمن التوازن القديم تهرع عند كل اجتماع غربي، فإن اليوم، وبالمقارنة مع القمم السابقة، تحظى اجتماعات دول «بريكس» باهتمام يوازي وزنها الدولي من قبل الجميع: حكومات واقتصاديين وسياسيين وغيرهم، كنتيجة لوتيرة تصاعدهم في مختلف الجوانب، وفي غالبية الملفات الدولية، وليس من المستغرب أبداً أن تلمح بعض الدول برغبتها للانضمام، لما تمثله هذه المجموعة من قوة تدفع العالم نحو علاقات اقتصادية وسياسية مختلفة تماماً عما كان سائداً قبلها، فما هي اليوم تركيا تدعو جلاً بإضافة التاء في نهاية «البريكس».

قمة القمم

في هذا التوقيت وفي هذه الظروف، عنوان كهذا ليس بمبالغته حقيقةً، ولا انجرافاً، بل وبموضوعية مطلقة: تحالف دول البريكس اليوم يمثل بوصلة لكل التحالفات والدول الأخرى، في سياساتها وفي علاقاتها الاقتصادية، وبنهج مختلف عن الغرب، ومستقل عنه اقتصادياً، سواء عبر نظام مالي جديد ينشأ أو بنك التنمية، خلافاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو مبادئ التعددية في التجارة الدولية خلافاً لمنطق الغرب القائم

قيامه أثينا ترهب بروكسل



أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها اليونان طيلة أربعة عقود ماضية إلى أزمة مالية عالمية وصلت ذروتها في عام 2010، حيث بدأت منذ ذلك الحين بما أطلقت عليه «سياسة التقشف»، وقام صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بإعطائها قروضاً مجزأة على دفعات، تمت تسميتها بـ«حزمات الإنقاذ»، لتففي في نهاية المطاف إلى تراكم ديون جديدة على الشعب اليوناني، وتنتزع منه سيادته واستقلاله بشكل أكبر بهذا الحد أو ذلك، وتخلق مشاكل جديدة تضع اليونان على مفترق طرق، بين نجاتها واشتعال أزمة جديدة تفتح الأفق نحو آليات غير واضحة.

■ عليا نجم

صندوق النهب الأوروبي والدولي

بدأت الشرارة الأولى في عام 2004، عندما تم الإعلان عن أن اليونان لم تكن مؤهلة منذ البداية بأن تكون ضمن المصرف النقدي الأوروبي الموحد، بعد توريثها لمدة 4 سنوات بما قيل بأنها قامت بتزوير بيانات اقتصادها، وطم في 2009 صرحت الحكومة اليونانية بأن الحكومة السابقة كانت فاسدة وهي من قامت بالتزوير، لتكون بعد كل هذا التوريط، وبعد سياسات التقشف و«حزمات الإنقاذ» في عام 2015 مديونة لصندوق النقد الدولي بـ5% من ناتجها المحلي، و70% للصندوق الأوروبي، ما يعني أن الجزء الأكبر من ديونها يعود لصالح الاتحاد الأوروبي.

اليونان بفتح حدودها للاجئين كخط عبور، وبالتوازي مع ذلك، ورغم الخلاف الروسي-اليوناني الذي حصل سابقاً حول طرد اثنين من دبلوماسيين روسيا في أثناء فقااعة قضية «سكريبال» التي تجرت فراغاً وانتست، بدأت العلاقات بين البلدين تأخذ منحى مغايراً وإيجابياً يعبر عنه وزراء خارجيتهما بتصريحاتهم، إضافة إلى تصريح الرئيس الروسي بوتين حول استعداد روسيا لتقديم المساعدة على إثر الحريق الذي حصل شرق أثينا، ما يعطي مؤشرات بأن مصير اليونان أيضاً محكوم بالتوجه شرقاً في نهاية المطاف.

المنافي لمصالحها، والذي يضع اليونان في موقع أكثر ضعفاً في أوروبا وأكثر عرضة للاستغلال.

التوازنات الجديدة تؤمن فرصة أفضل

إن تراجع دول المركز الرأسمالي وخلافتها وهزائمها التي تفضي إلى شلل أدوات ضغطها السابقة، وصعود دول أخرى بنهج وسياسات مختلفة كلياً عن منطلق الإمبريالية واستغلالها، وما تفرضه مصالحها من خفض للتوترات، بدأت اليونان التماس مخرج لها، فمؤخراً- ورداً على ضغوط الأوروبيين- هددت

لا حل اقتصادياً... بل سياسياً جذرياً

بهذا القدر من الديون التي وُجِّت فيها اليونان، تكون دولة وشعباً مستعبدة اقتصادياً وسياسياً، كدولة طرفية لصالح دول المركز في أوروبا نفسها، لمدة زمنية غير محدودة لا حل لها إلا بتغييرات سياسية حازمة وجذرية على المستويات كافة، الأمر الذي يعبر عنه الشارع اليوناني على الدوام بمظاهراته وإضراباته، فحتى فيما أعلن مؤخراً عن اتفاق حول تسمية «جمهورية مقدونيا الشمالية» لتصبح مستقلة تماماً عن اليونان بعد خلاف دام عقوداً، أعربت شعوب البلدين عن رفضها لهذا الأمر

تراجع دول المركز الرأسمالي وخلافتها وهزائمها التي تفضي إلى شلل أدوات ضغطها السابقة يقابله صعود دول أخرى بنهج وسياسات مختلفة كلياً عن منطلق الإمبريالية واستغلالها

«ناتو عربي»: الهلوسة تأخذ بعداً آخر

مخاوف واشنطن التي تسعى إلى تأخيرها فقط، فإن تهدأ المنطقة وتدخل في أطر التقارب السياسي يعني: أن تخسر الجانب الخليجي اقتصادياً وسياسياً لمصلحة القوى الصاعدة.

وبالحديث عن توازن دولي جديد بفضاءاته السياسية المختلفة عن سابقتها، تكون استمرارية وجود وبقاء أنظمة هذه الدول بعلاقاتها ونهجها- وما تمثله من مصالح مختلفة ومضاربة فيما بينها من جانب، وبين شعوبها من جانب آخر، على حالها- أمراً مطروحاً للنقاش، فلا وجود لأية حوامل تدعم استمرارهم، قبل طرح تشكيل أي تحالف جديد أصلاً.

في المقابل... أفق التعاون مفتوح

على أية حال، طرح فكرة تحالفات مشتركة لمجموعة دول فيما بينها بغاية تقوية اقتصادها والتنمية وصنع قرارات سياسية مشتركة تأخذ وزناً مضاعفاً، هو ما سوف يكون في السنين القادمة، ولكن ليس على الهيئة الأمريكية، وليس قبيل حدوث وإنجاز التغييرات التي بدأت تأخذ ملامحها مع كل خطوة تفضي إلى تراجع الغرب وواشنطن أكثر من السابق.



■ ماهر شرف

إذا كانت الولايات المتحدة تنكفئ اقتصادياً، ولا تستطيع تغطية نفقاتها العسكرية، ونظامها المالي في طور الإنهيار، وموقعها السياسي ضمن مختلف الملفات الدولية يتجه نحو الانسحاب والعزلة، وإذا كان الأمريكيون منقسمين إلى تيارين، وانقسامهم هذا ينعكس على مجمل تحالفاتهم وحلفائهم أوروبياً وعربياً، ليزداد الانقسام انقساماً وتخبطاً، وإذا كان الناتو ذاته في طريق التفكك، ومجمل العلاقات الدولية تأخذ شكلاً آخر تماماً عن سابقتها الذي تسيده أمريكا، فعن أي «ناتو عربي» يجري الحديث؟

حالة ثبات... وانكسارات

إن الناتو الغربي الذي كان له تاريخ ووزن، ودول أعضائه كانت يوماً من كبرى القوى على مختلف الصعد، وبات قادته يتناحرون ويبتزون بعضهم بعضاً عبر حلفهم الأطلسي، وتسمى كل دولة منهم للفكك بأقل الخسائر الممكنة وأولهم: الولايات المتحدة، فمن أين للأخيرة أن تنبادر بتشكيل ما سمي «ناتو عربي»؟ أضف إلى ذلك أن مشروع «التحالف العربي» فشل قبل حدوثه ولم يتعد كونه عملية

الصاعدة- وعلى رأسها روسيا والصين- إلى التهدئة، وإيجاد نقاط التوافق وتيسير عمليات الحلول السياسية، بما يؤمن مصلحة الجميع في منطقة الشرق الأوسط والخليج، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لذلك، وهنا يكمن أحد أهم

عسكرية في زمان ومكان واحد وسرعان ما اختفى، لتصبح هذه الفكرة خيالاً الغرض منها تحريض إعلامي.

بين الغرب والشرق

في المقابل، دعت وتدعو تلك الدول

مضحكة بعض التصريحات والمواقف التي يتخذها حلفاء واشنطن مؤخراً عند كل شرارة إعلامية يطلقها ترامب، كقولته عن مساعيه لتشكيل «ناتو عربي» بهدف مواجهة إيران، متناسين أزمة واشنطن، وتراجعها دولياً.

الصورة عالمياً

المجتمع العادل ينشئ بني تحتية جيدة



• عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن أمله في مقابلة رئيس كوريا الشمالية كيم جونج أون قريباً، وشكره على تسليم واشنطن رفات يعتقد أنها لجنود أمريكيين قتلوا في الحرب الكورية.

• أعلنت وزارة الخارجية التركية: أنها تدين بشدة فرض الولايات المتحدة عقوبات على تركيا، مؤكدة عزم أنقرة على «الرد بالمثل على هذا الموقف العدائي الأمريكي الذي لا يخدم أي هدف».

• وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون حول السياسات الدفاعية الوطنية، والذي يحدد الميزانية الدفاعية للسنة المالية المقبلة بحجم 716 مليار دولار.

كتب كريستوفر جونز مقالاً عن البنى التحتية المتداعية والمهلهلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تزاود النخب السياسية على بعضها في قضية إصلاحها وتمويلها. لكن هذه النخب قد نسيت وهي في خضم مزاولتها المحمومة أن البنى التحتية ليست مجرد خليط من المواد المادية المجتمعة مع بعضها البعض، وبأن: «إنجازات البنى التحتية الإعجازية التي تحققت في الولايات المتحدة قد حدثت عندما ساهم المواطنون في صناعة قراراتها...».

خطوط كهربائهم الخاصة».

الحاجة إلى تحركات شعبية كبرى

ونوه الكاتب: أن الوضع الحالي يحتاج إلى تحركات شعبية كبرى من أجل تخطي مشاكل البنية التحتية المهترئة: «ففي مثال مثير للغضب: آلاف الحالات مثل «زقاق السرطانات» في لوزيانا تكشف عن أن البنية التحتية قد كانت نقمة على مجتمعات الأقليات والمجتمعات الفقيرة أكثر منها نعمة... لكن التاريخ يثبت بأن الناس قد استطاعوا تغيير خطط البنى التحتية من كونها أداة للنخب إلى شبكات تمنح العامة الخدمات اللائقة».

وينتهي الكاتب مقاله بالقول: «ليست البنى التحتية مجرد إسمنت وأنابيب وشبكات: إنها مجموعة متكاملة من الأنظمة المادية والاجتماعية والسياسية التي تزود الأفراد بالفرصة للاشتراك بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

الحديد المتضخمة بشكل اصطناعي. وقد بينت الهبات الحكومية الكبيرة - التي كانت تحصل عليها شركات سكك الحديد - الأخلاق المشكوك فيها للعديد من المسؤولين المنتخبين. لكن النسب هي من استرعت ردات الفعل الأكبر. فقد وجد الفلاحون ومالكو الأعمال الصغيرة بأن شركات سكك الحديد تجعلهم يدفعون أثماناً مرتفعة من أجل شحن بضائعهم، في حين أنها تمنح الشركات الكبرى نسبة أكثر انخفاضاً. لقد كان أصحاب الأعمال الصغرى هم في الحقيقة من يعيلون روكفيلر وسويفت وكارنيغي».

لكن ملايين الأمريكيين وقفوا مع بعضهم البعض ليدفعوا لإيجاد تشريعات تكبح الشركات، وأهمها: اللجنة التشريعية التي أجبرت الشركات على تبني نسبة غير تمييزية، وهذا النضال هو الذي غير حياة عموم مواطني الولايات المتحدة إلى الأفضل، عبر جعل سكك الحديد المتضخمة بشكل اصطناعي. وقد بينت الهبات الحكومية الكبيرة - التي كانت تحصل عليها شركات سكك الحديد - الأخلاق المشكوك فيها للعديد من المسؤولين المنتخبين. لكن النسب هي من استرعت ردات الفعل الأكبر. فقد وجد الفلاحون ومالكو الأعمال الصغيرة بأن شركات سكك الحديد تجعلهم يدفعون أثماناً مرتفعة من أجل شحن بضائعهم، في حين أنها تمنح الشركات الكبرى نسبة أكثر انخفاضاً. لقد كان أصحاب الأعمال الصغرى هم في الحقيقة من يعيلون روكفيلر وسويفت وكارنيغي».

لكن ملايين الأمريكيين وقفوا مع بعضهم البعض ليدفعوا لإيجاد تشريعات تكبح الشركات، وأهمها: اللجنة التشريعية التي أجبرت الشركات على تبني نسبة غير تمييزية، وهذا النضال هو الذي غير حياة عموم مواطني الولايات المتحدة إلى الأفضل، عبر جعل سكك الحديد المتضخمة بشكل اصطناعي. وقد بينت الهبات الحكومية الكبيرة - التي كانت تحصل عليها شركات سكك الحديد - الأخلاق المشكوك فيها للعديد من المسؤولين المنتخبين. لكن النسب هي من استرعت ردات الفعل الأكبر. فقد وجد الفلاحون ومالكو الأعمال الصغيرة بأن شركات سكك الحديد تجعلهم يدفعون أثماناً مرتفعة من أجل شحن بضائعهم، في حين أنها تمنح الشركات الكبرى نسبة أكثر انخفاضاً. لقد كان أصحاب الأعمال الصغرى هم في الحقيقة من يعيلون روكفيلر وسويفت وكارنيغي».

إعداد: كمال الشريف

يعود الكاتب إلى التاريخ ليستدل منه على أن البنى التحتية لم تكن يوماً متوقفة على التقدم التقني فقط، بل على طريقة توزيع الثروة والضغط الشعبي الذي يجعلها متاحة في يد الجميع. فالأنابيب الداخلية والغاز والكهرباء التي ظهرت جميعها بشكل متزامن في القرن العشرين لم تكن بمتناول الجميع بل كانت حكراً على النخب القليلة: «وهو ما سمح لهم بزيادة سطوتهم على الأسواق والعمالة».

الإثراء من تعب القوى المنتجة

كمثال على ذلك سكك الحديد «الخيول الحديدية» التي تطورت في أمريكا في منتصف القرن التاسع عشر: «فالممارسات التمويلية الاحتياطية قد سمحت لجي كوك ولغيره من مستثمري عصر الذهب، بأن يثروا كثيراً عبر بيع أسهم سكك

الوضع الحالي يحتاج إلى تحركات شعبية كبرى من أجل تخطي مشاكل البنية التحتية المهترئة



• فشلت خلال الأسبوع الماضي تجربة إطلاق الصاروخ الأمريكي «مينيمين3» الباليستي العابر للقارات حين إطلاقه من قاعدة «فاندنبرغ» الجوية بولاية كاليفورنيا الأمريكية.

• تجددت التظاهرات في محافظة النجف جنوبي العراق الأربعاء الماضي، فيما رفع المتظاهرون الشعارات ذاتها التي تطالب بتقديم الخدمات ومحاربة الفساد، وأكدوا ضرورة استقالة الحكومة المحلية.

• أعلنت جماعة «أنصار الله» هدنة من جانب واحد تبدأ منتصف يوم 1 آب وتنتهي في 15 آب، وهي «قابلة للتמיד إذا قوبلت بخطوات من التحالف بقيادة السعودية».



التصنيع الأمريكي المتراجع...



ازداد الوعي وعدم قبول الناتج السلبية للعولمة التي تقومها الشركات على العمالة في الولايات المتحدة على طول السنين الماضية، والذي تلقى العون بشكل جزئي من هجوم ترامب على اتفاقات مثل: «اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية». ونحن نعلم بكل تأكيدات الكذب والتضليل المتعمد لترامب عندما يدعي بأن الشركات الأمريكية قد عانت بدورها من العولمة. وفي الحقيقة فإن إجراءاته لرفع الرسوم الجمركية هي رد غير نافع على الصعوبات التي يواجهها العمال.

■ هارنت هارت-لانيسبيرغ تعريب وإعداد: عروة درويش

رغم ذلك لا يزال هناك الكثير من الاقتصاديين الذين يجادلون بأن القلق من التبادل التجاري في غير محله، وبأن قطاع الصناعة الأمريكي قوي عموماً، وبأن التقدم التكنولوجي وتحديداً الأتمتة «استبدال العمال بالآلات» هما السبب الرئيس في انخفاض معدلات التوظيف في الولايات المتحدة. ترد الاقتصادية سوزان هاوسمان - في بحث حديث منشور باسم: «فهم انخفاض العمالة الصناعية في الولايات المتحدة» - بشكل فاعل على هذا الحجاج عندما تصل لاستنتاج: «إن الإنكار واسع النطاق للضعف الصناعي الوطني ولدور العولمة في انهيار العمالة قد عرقل النقاش الضروري والمستدير بشأن سياسات التبادل التجاري».

ما الذي يحصل للقطاع الصناعي؟

يظهر الجدول بأن العمالة الصناعية قد بقيت بالكاد مستقرة منذ منتصف الستينيات وحتى بداية الثمانينيات، ثم تبدأ بالانخفاض حتى عام 2000، ثم تنخفض بعدها بشكل شديد.

الجدول التقريبي 1:
عند المقارنة بين أداء القطاع الصناعي، الإنتاجي والعمالي، مع كامل أداء القطاع الخاص، يتبين لنا بأن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي قد تساوى بالكاد مع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص.
يظهر الجدول الثاني بأن حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص والعمالة قد سقطت بشكل ثابت. لقد وصلت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص إلى ذروتها عند 36% في 1953، لتسقط إلى 13% عام 2016. ووصلت حصة التصنيع من عمالة القطاع الخاص إلى ذروتها عند 35% في عام 1953 أيضاً، ثم سقطت إلى ما دون 10% عام 2016.

الجدول التقريبي 2:
إن الذين يجادلون بأن القطاع الصناعي لا

يزال صحيحاً، يعتمدون في حججهم على النمو القوي نسبياً للقطاع، وعلى حقيقة تحقيق ذلك عبر توظيف عمال أقل. فكما علق هاوسمان على الأمر: «لقد اعتبر الكثير من الباحثين الاقتصاديين بأن النمو دليل جلي وقوي على أن زيادة النمو الإنتاجي في التصنيع قد تسببت إلى حد كبير في الانخفاض النسبي والمطلق للتوظيف الصناعي، وذلك بسبب الأتمتة سواء قالوها بشكل علني أو ضمني. وحتى عندما تكون هناك بعض الأدوار للتجارة، فهي أدوار صغيرة، وتم اعتبارها حتمية الحدوث».

لكن هناك ما يثير الحيرة هنا. فالأرقام تظهر بأن نمو الناتج الإجمالي المحلي التصنيعي قد تطابق عموماً مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكامل القطاع الخاص، وذلك في ذات الفترة التي كانت فيها حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي الخاص قد هوت بشكل مطرد. يعرض هاوسمان الحل لهذه

الأحجية:
«رغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الصناعي يواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كامل الاقتصاد، فإن حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص أخذت في الانخفاض، وعليه فإن متوسط نمو أسعار السلع المصنعة قد انخفض عن نمو السعر الواسطي لكامل السلع والخدمات المنتجة في كامل الاقتصاد».

بكلمات أخرى: إن النمو البطيء نسبياً في أثمان السلع المصنعة كان ليعزز القيمة الحقيقية للسلع المنتجة. وفي ذات الوقت كان أيضاً ليتسبب بانخفاض في حصة قطاع التصنيع من كامل المخرجات. يظهر لنا عند فحص انكماش الأسعار هذا الميل، حيث

يرتفع معدل انكماش الأسعار للقطاع الخاص بشكل مطرد، ويبقى معدل انكماش الأسعار للتصنيع ثابتاً نسبياً منذ فترة الثمانينيات. وعليه فإن النمو القوي في الناتج الإجمالي المحلي للتصنيع وقصة الأتمتة المرتبطة به يقعان موقعاً ثقيلاً بتفسير السلوك اللافت لمعدل انكماش أسعار التصنيع.

وهنا تكمن المشكلة. وجد هاوسمان بأن النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي يقوده سلوك أسعار البضائع المنتجة عبر عمليات تصنيع فرعية، ونقص هذا تحديداً مجال أعمال الكمبيوترات «وهو الذي يتسع ليشمل أشباه الموصلات»:

«رغم أن مجال أعمال الكمبيوترات يشكل أقل من 15% من القيمة المضافة للتصنيع خلال ذات الفترة، فإن له تأثيراً كبيراً على المخرجات الحقيقية المقاسة وعلى نمو الإنتاجية في القطاع الصناعي، مما يفسد هذه الإحصاءات ويعطي انطباعاً مضللاً عن كون التصنيع الأمريكي بحالة جيدة».

البحث أعمق في البيانات

يظهر الجدول 3 مؤشرات أسعار لمجالات الأعمال وللصناعات الخاصة مع عزل مجال أعمال الكمبيوترات لوحده. فإن أغفلنا مجال أعمال الكمبيوترات تتبع مؤشرات أسعار مجال الأعمال الخاص والتصنيع بعضهما البعض بشكل كبير. ومن ناحية أخرى فإن مؤشر أسعار مجال أعمال الكمبيوترات قد سار على إيقاع مختلف إلى حد كبير جداً.

الجدول التقريبي 3:

ويبين لنا الجدول 4 مدى أهمية معدل الانكماش المذكور في النقاش حول مدى صحة القطاع التصنيعي في الولايات المتحدة. فبدءاً من منتصف الثمانينيات نرى هوة كبيرة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتصنيع - إذا ما أغفلنا مجال أعمال الكمبيوترات - وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكامل القطاع الخاص والتصنيع بما في ذلك مجال أعمال الكمبيوترات.

وبشكل أكثر تحديداً: «منذ 1979 إلى 2000، كان قياس الناتج المحلي الإجمالي في التصنيع 97% من متوسط القطاع الخاص.

عندما أسقطنا مجال أعمال الكمبيوترات تبين لدينا بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتصنيع هو فقط 45% من كامل القطاع الخاص». وكان النمو في قطاع التصنيع، مع إغفال مجال أعمال الكمبيوترات، بطيئاً بشكل استثنائي على مدار الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2016. «كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتصنيع خلال تلك الفترة عند 63% من متوسط نمو القطاع الخاص. وعند إغفال مجال أعمال الكمبيوترات يقترب النمو الحقيقي للإنتاج الصناعي من الصفر «حوالي 0,2% سنوياً»، و فقط 12% من متوسط القطاع الخاص في القرن 21».

الجدول التقريبي 4:

يبدو واضحاً بأن قطاع التصنيع يعاني بشكل فظيع عند إغفالنا مجال أعمال الكمبيوترات.

الجدول التقريبي (2)

2016	2008	2000	1989	1982	1968	1953	1948	
13%	14%	16%	21%	22%	29%	33%	29%	حصة التصنيع من الناتج المحلي
10%	11%	14%	17%	22%	31%	35%	33%	حصة التصنيع من العمالة

الجدول التقريبي (1)

2016	2008	2004	2000	1996	1984	1980	1968	1948	
12	11	14	17	17	17	20	18	14	العمال / مليون
260	325	325	325	350	320	300	225	225	المنشآت / ألف

مريض بوباء العولمة

بشكل أفضل بدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

وجد هاوسمان عند فحص البيانات، أن النمو الوسطي السنوي للعمالة في التصنيع كان أقل بقرابة 2,5% من متوسط نمو العمالة في القطاع الخاص ككل خلال الفترة ما بين عامي 1977 و2016. يتم حساب 15% فقط من هذا الفارق من خلال انخفاض نمو المخرجات الصناعية، أما الباقي فيتم تفسيره عبر نمو الإنتاجية العالية. لكن: «عندما تم إغفال حساب مجال أعمال الكمبيوترات، فقد تم حساب 61% من انخفاض نمو العمالة الصناعية عبر نمو المخرجات الصناعية المنخفضة، و39% فقط عبر نمو إنتاجية العمالة المرتفعة».

يعلق هاوسمان قائلاً: «إن الهدف من هذه الحسابات هو إظهار أن نمو الإنتاجية ليس المسؤول لا بالكامل ولا بشكل رئيس عن الانخفاض النسبي أو الكلي في العمالة الصناعية».

وهناك أيضاً سبب لمساءلة معاني أرقام إنتاجية مجال أعمال الكمبيوترات القوية. يتم تعريف إنتاجية العمالة بأنها القيمة المضافة إلى مجال أعمال ما مقسومة على مدخل العمالة.

وفي حالة مجال أعمال الكمبيوترات فإن أكثر ما يدفع نمو الإنتاجية هو التحسينات على المنتج وليس الأتمتة، وهو ما يعزز قيمته المضافة لكن الاستعانة بمصادر خارجية

عالمية في الإنتاج له دوره أيضاً. ففي حين أن الاستعانة بمصادر خارجية يقلل القيمة المضافة لمجال الأعمال، فهو يخفض مدخل العمالة فيه بشكل أكبر بكثير. وعليه يبقى من غير الواضح المدى الذي ساهمت فيه الزيادة الإنتاجية المعتمدة على أتمتة الإنتاج في تخفيض العمالة الصناعية في الولايات المتحدة، وينطبق ذلك حتى على مجال أعمال الكمبيوترات.

وعلى قدر كبير من الأهمية، تبدو لنا الدراسات المتزايدة التي تستنتج بأن العولمة هي العامل الرئيس وراء الانخفاض الأخير في العمالة الصناعية في الولايات المتحدة، وكمثال عن هذه الدراسات: ما

قاله الاقتصاديون دافيد آرثر ودافيد دورن وغوردون هانسون: «تشير التقديرات المتحفظة إلى أن المنافسة التي تشكلها الواردات الصينية تفسر 16% من انخفاض العمالة في الولايات المتحدة بين عامي 1990 و2000، و26% من الانخفاض بين عامي 2000 و2007، و21% من الانخفاض في كامل

الفترة». وقد وصلت الدراسات أيضاً إلى أن «المنافسة التي تشكلها الواردات الصينية تقلل بشكل كبير من الأرباح في القطاعات غير الصناعية».

باختصار: هناك أسباب وجيهة تدفعنا للتشكيك في الصحة الجيدة لقطاع التصنيع في الولايات المتحدة، وإلى تحميل المسؤولية الكبرى في ذلك لاستراتيجيات العولمة التي تقودها الشركات.

الجدول التقريبي «4»

2016	2009	2000	1992	1982	1960	1948	
280	250	220	150	104	50	48	مجال الأعمال
260	225	190	148	101	50	48	مجال الأعمال دون كمبيوتر
250	225	190	147	100	50	48	التصنيع
130	120	130	120	98	50	48	التصنيع دون كمبيوتر



ذاك - صورة أوضح عن الميل في مخرجات التصنيع» وكما رأينا فإن هذا الميل لا يدعم الادعاءات بأن لدى الولايات المتحدة قطاعاً صناعياً بصحة جيدة.

الانخفاض في العمالة الصناعية

ويبين لنا هاوسمان أيضاً: المغالاة الشديدة بدور الإنتاجية في انخفاض العمالة الصناعية. فكما يبين لنا الجدول 1 بشكل جلي، فإن أعداد العاملين في المجال الصناعي تنخفض منذ وقت ليس بالقصير. ففي الفترة ما بين 1979 و1989 خسر القطاع الصناعي 1,4 مليون وظيفة، حيث تركزت الخسائر في صناعة الأقمشة والنسيج والمعدن بشكل رئيس.

«كانت العمالة في المجال الصناعي مستقرة بشكل نسبي في التسعينيات. رغم ذلك فقد انخفضت العمالة المقاسة بنحو 700 ألف وظيفة أو 4% ما بين عامي 1989 و2000، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالأعمال بشكل كلي بالاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالعمليات التصنيعية بدلاً من المصادر المحلية... فلو تم حساب هؤلاء العمال في التصنيع لزادت عمالة التصنيع بنسبة 1,3% بدلاً من أن تنخفض».

ويظهر لنا الجدول 1 كذلك بأن الانخفاض العنيف في العمالة الصناعية قد بدأ مع بداية القرن 21. فقد تهاوت العمالة الصناعية ما بين عامي 2000 و2007 بنحو 4,3 مليون وظيفة أو بنسبة 20%. وهذه الفترة هي بكل تأكيد فترة العولمة المركزة، وربما يمكن وسمها

المستهلك كمبيوتراً يحوي قوة تزيد بنسبة 20% عن نموذج العام الفائت، فإن الحكومة تعتبر بأن كل 100 كمبيوتر جديد يتم إنتاجها تعادل 120 كمبيوتر من نموذج العام الفائت. وينتج عن مثل هذا التكيف زيادة هامة في مخرجات مجال الأعمال، هذا حتى لو تم إنتاج ذات عدد الكمبيوترات الحقيقي، وهي الزيادة التي تعظيمها أكثر، بسبب الانخفاض في الأسعار في مجال الأعمال هذا.

وفي حين أنه من المنطقي تماماً أن تكيف مخرجات مجال أعمال الكمبيوترات على أساس الجودة عندما ندرس أداء هذه الأعمال، فعلياً أن نكون حذرين عندما

يتم استخدام النتائج في حساب أداء كامل الصناعات. إن إرجاع مكاسب مجال أعمال الكمبيوترات السريعة جداً إلى الزيادة الكبيرة في المخرجات مع تخفيض العمالة هو أمر

مضلل كمقياس للنشاط الصناعي الحقيقي لسببين، أولاً: هم مدينون بشكل أكثر لتحسين الجودة صعب القياس، والذي يقوده البحث والتطوير، وثانياً: هو أن نسبة متنامية من إنتاج الكمبيوترات قد تمت عولمتها بحيث اتخذت مكاناً لها خارج الولايات المتحدة.

وكما يقول هاوسمان: «يمكن للتكيف القائم على الجودة في مجال أعمال الكمبيوتر أن يخلق أرقاماً يصعب ترجمتها. فمجال أعمال الكمبيوترات، رغم أنها ضئيلة التقدير بالمال، تفسد إحصاءات الصناعات الإجمالية، وقد قادت إلى الكثير من الإرباك. وتظهر لنا الأرقام - التي نعزل فيها مجال الأعمال

لكن ما الذي يشرح الأداء القوي لمجال أعمال الكمبيوترات؟ سيبتين لدينا تالياً: أن هناك سبباً يدفعنا لنؤمن بأن أداء مجال أعمال الكمبيوترات - وبالتالي مساهمته في القطاع الصناعي - مبالغ أيضاً في تقديره، وهذا يؤدي بنا إلى تقويض الادعاءات بالصحة الجيدة للقطاع الصناعي.

مجال أعمال الكمبيوتر

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر تقسيم قيمة الدولار السنوية لمبيعات مجال الأعمال على معدل انكماش السعر.

وعليه فإن زيادة حقيقية في المخرجات تتطلب من مبيعات مجال الأعمال أن تنمو بسرعة تفوق نمو أسعاره. فإن تضاعفت المبيعات وتضاعفت الأسعار لن يكون هناك ربح حقيقي.

تتغير نوعية المنتج بشكل بطيء في معظم مجالات الأعمال مما يسمح بمقارنات سنوية واضحة نسبياً لمخرجات الدولار. لكن مجال أعمال الكمبيوتر يقع في حالة شاذة في هذا السياق، فمنذ أعوام وهو ينتج منتجات أقوى بشكل واضح كل عام، علاوة على أنه خُفض أسعاره.

وكنيجة لهذا السلوك غير الاعتيادي، فإن تقدير النمو الحقيقي لمجال أعمال الكمبيوتر يتطلب تكييفاً معقداً لمؤشرات أسعار مجال الأعمال من أجل حساب الزيادة السنوية في قوة الكمبيوترات وسرعتها. لقد تم تولي الأمر بشكل عام كما يلي: إن اشترى

الجدول التقريبي «3»

2016	2008	1996	1987	1980	1960	1948	
190	155	125	100	100	47	46	الأعمال الخاصة دون كمبيوترات
188	152	125	100	98	46	45	التصنيع دون كمبيوترات
1	3	70	100	148	170	53	أعمال الكمبيوترات معزولة

الفقراء في كل مكان..



الأخير يا شيخ، ما هي نسبة الفقراء لديك في سورية؟ مشيت الهويني إلى جانبه وأجبت بعد لحظة صمت:

- ممم، قبل الأزمة كانت نسبتهم بصراحة تقترب من الـ 44%. أما الآن، ومع بداية النهاية للكارثة التي ألمت بسورية، فإنه يمكنني القول بثقة تامة ومن دون تلوّ، بأن نسبتهم لا تتجاوز إطلاقاً الـ 85% كحد أقصى..

ابتسم وقد فطن إلى سخريتي في القسم الأخير من إجابتي.. فقال مواسياً باختصار:

- الفقير هو فقير العقل والدين يا شيخ. أجبته وأنا أودعه بعد أن تمعنت بوجهه الأسمر النحيل الضارب إلى الصفرة:

- بل الفقير، هو من يرضى أن يبقى فقيراً وأمام عينيه مستغلوه ينعمون بسرقاتهم ومنهوباتهم، ويرتعون في خير عميم، ولا يرفع صوته محتجاً عليهم، كحد أدنى من الإيمان.

- وكم هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة في عمان؟

- «1000» دولار..

صفنت لبرهة مفكراً، وسرعان ما قفز إلى ذهني سؤال لطالما طرحته على كل من قابلتهم هنا:

- هذا يعني أنه يوجد لديكم فقراء كثر بالرغم من أن بلدكم يعدّ من بلدان الخليج الغنية قياساً بعدد سكانه القليل «حوالي 4 مليون نسمة»؟

- نعم للأسف، الفقراء موجودون في كل مكان. ويمكنني القول بأن شريحتهم في عمان تتجاوز ثلث عدد السكان.

- أووه، وكم عدد أفراد أسرتك يا أخي؟

أجابني وهو يطفئ سيجارته:

- سبعة أولاد.. بالمناسبة، أنا لم أعرف على حضرتك بعد، هل أنت سوري؟ إن لهجتك تشير إلى ذلك..

- نعم، ومن اللاذقية إن كنت تعرفها. ردّ وهو يتهيأ للدخول إلى بهو الفندق:

- لا لم أزرها. واسمح لي بهذا السؤال

الفقير هو من يرضى أن يبقى فقيراً وأمام عينيه مستغلوه ينعمون بسرقاتهم ومنهوباتهم ويرتعون في خير عميم ولا يرفع صوته محتجاً

لتمضية الوقت، ولكوننا نقترف ذات العادة السيئة بادرته قائلاً:

- الرطوبة عالية جداً، أعانكم الله على هذا الجو. كيف حال الشغل لديك هذه الأيام يا أخي؟

أجاب سريعاً وكأنه يشاركني ذات الرغبة بالمحادثة، وبلهجته العمانية التي لم أستطع استيعاب جميع مفرداتها:

- والله يا شيخ، خلال الصيف ينخفض عملنا إلى درجة مزرية، كما ترى، بالكاد تلمح الناس في الشوارع بسبب الحر الشديد من جهة، وبسبب ملكية أغلبية القاطنين في مسقط للسيارات الخاصة من جهة أخرى. لذلك نربض منتظرين أمام الفنادق لخدمة النزلاء عسى ولعل..

سألته متعاطفاً:

- وكم يبلغ دخلك الشهري في الصيف بشكل تقريبي؟

- في أفضل الحالات «50» ريالاً يعني حوالي «130» دولاراً..

أثناء زيارتي لسلطنة عمان، لفت انتباهي أن التدخين ممنوع منعاً باتاً في كل الأماكن المغلقة في العاصمة العمانية «مسقط». وهذه ظاهرة حضارية تسجل لها. فقد كنت أضطرّ لتحمل درجات الحرارة العالية وادخّن في الخارج. وفي إحدى المرات، كنت واقفاً أستمع بتدخين سيجارة بعد طول غياب، محتمياً من لهيب الشمس بظل حائط قرب مدخل الفندق الذي أنزل فيه، اقترب صوبي رجل خمسيني يلبس الزي العماني «جلايية بيضاء ويعتمر كمة» وخاطبني سائلاً:

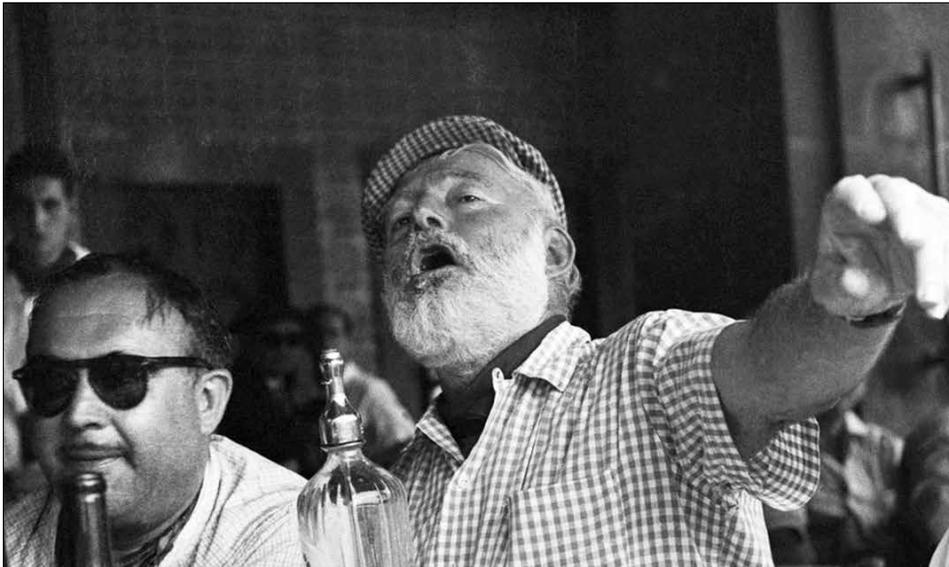
■ ضيا اسكندر

- تكسي؟

أجبته شاكراً بالنفي. وقد عرفت بأنه يعمل سائقاً من خلال سيارة التكسي المركونة قبالة مدخل الفندق. وقف قريباً مني وسحب سيجارة من علته وبدأ التدخين.

شعرت بحاجة ماسّة للرددشة معه

قصة جديدة لهمنغواي لم تنشر من قبل



عاد وجد أفكاره وعمل على تمجيد قوة الإرادة لعقل الإنسان في أعماله الأدبية. وصورت أعماله في الغالب القوة، وهي تتحدى العوامل الطبيعية الأخرى في صراع ثنائي وفي جو من العزلة كرواية الشيخ والبحر التي نال بفضلها جائزة نوبل للادب عام 1954. شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن أشهر قصصه «رجال بلا نساء» عام 1927 و«الطابور الخامس» عام 1930 و«الفائز لا ينال شيئاً» عام 1933. ومن أهم رواياته أيضاً: «وداعاً للسلاح» 1929 و«الموت بعد الظهر» 1932 و«عبر النهر نحو الأشجار» 1950 و«الشيخ والبحر» 1952.

وأشارت المجلة الأمريكية إلى أن همنغواي كتب القصة عام 1956، وتجري أحداثها في فندق ريتز في باريس. ويصور همنغواي في القصة الجنود الذين أنهكتهم الحرب العالمية الثانية، لكنهم يتطلعون إلى المستقبل بأمل.

وقالت المجلة في بيانها: ستقدم مجلتنا بكل فخر في العدد الـ 55 منها قصة غير منشورة كتبها همنغواي بعنوان «A Room on the Garden Side» «غرفة تطل على الحديقة».

ويعد أرنيست ميلر همنغواي من أهم الروائيين وكتاب القصة الأمريكية. وغلبت عليه النظرة السوداوية للعالم في البداية، إلا أنه

أعلنت المجلة الأمريكية Strand Magazine على موقعها الإلكتروني، أنها ستنشر قصة ظلت طي الكتمان للكاتب الشهير أرنيست همنغواي (1899-1961).

رسول حمزاتوف في سورية



عن داغستان ورعاة الجبال كشاعر تنطبق عليه حكمة شعبية فلسفية داغستانية تقول: الكلمة أعلى من الجواد.

يقول د. إبراهيم استنبولي في كتابه «رسول حمزاتوف الشاعر-الإنسان»: كان رسول حمزاتوف داعية للحب، حب المرأة وحب الأرض بل ومحبة الإنسانية جمعاء. وسبق للاديب الراحل عبد المعين الملوحي «الشيوعي المزمع» أن شارك بترجمة كتابه «داغستان بلدي» إلى العربية أو «داغستاني» حسب رأي د. إبراهيم استنبولي.

حدثني سكان القرية كيف وصل حمزاتوف إلى دير فول التي نظم سكانها استقبالاً حافلاً لشاعر الجبال، نصبوا له كؤوس العرق ومائدة الاستقبال وأمضوا سهرة تاريخية في زيارة رسول حمزاتوف من داغستان السوفييتية إلى داغستان السورية. وتعرف على قرى الداغستانيين السوريين في حمص والجولان.

لا يمكن لرجل مثل حمزاتوف أن يزور سورية دون أن يزور الشيوعيين، لذلك أخذته بوصلته الفكرية إلى حي ركن الدين الدمشقي حيث منزل الرفيق خالد بكداش، وابتسم الاثنان أمام المصور الفوتوغرافي في صورة بالأبيض والأسود نشرتها جريدة فاسيون للمرة الأولى عام 2001.

حمزاتوف «1923-2003» شاعر المعلقات السوفييتية والروسية الشهير، شيوعي منذ 1944 و كاتب سياسي حائز على جائزة ستالين 1952 وجائزة لينين 1963 وعلى لقب شاعر الشعب في داغستان 1959 ولقب بطل العمل الاشتراكي 1974.

لم يتخل الشاعر الجبلي الكبير، وهو في أيامه الأخيرة عن النساء والنبذ والأغاني قائلاً: «النساء والنبذ والأغاني، لاحقاً كما هو أولاً، منحوني السعادة والحزن أحياناً». كما لم يتخل

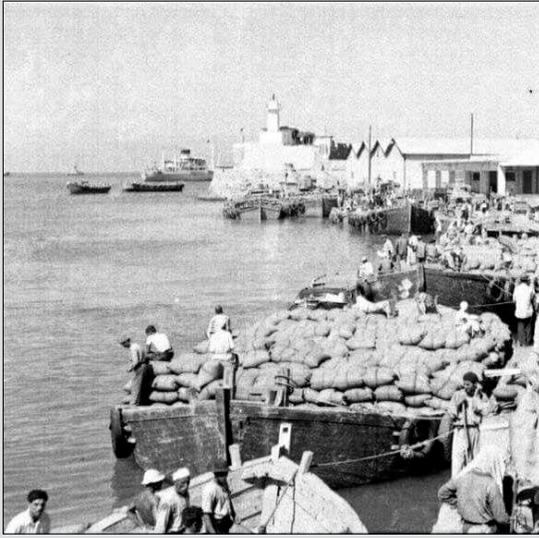
كلنا سنموت، لن نعيش إلى الأبد هذا معروف وليس بجديد لكننا نحيا كي نبقى لنا ذكرى بيت أو طريق، كلمة أو شجرة - رسول حمزاتوف

■ ألتان كرك

سنة 1983 وصل حمزاتوف في زيارة إلى سورية، سجل مقابلات صحفية مع بعض الصحف والتقى بالعديد من الشخصيات، وزار بعض المناطق السورية. لا بد من تسليط الضوء على بعض اللقاءات والزيارات التي لم تحظ بالتغطية الصحفية آنذاك.

تقع قرية دير فول في ناحية تلبيسة التابعة لمنطقة الرستن في محافظة حمص، وينحدر سكانها من جبال داغستان في القفقاس، يلقبها البعض باسم «داغستان سورية» التي قرر رسول حمزاتوف زيارتها.

كانوا وكنا



خاض عمال مرفأ اللاذقية نضالاً قاسياً منذ أربعينات القرن العشرين بداية الأربعينات، وتوفق رواية «نهاية رجل شجاع» للاديب حنا مينا في بعض فصولها نضال عمال المرفأ «المينا» ضد الاستعمار الفرنسي وأرباب العمل من نشوء النقابة إلى خوض الإضرابات، وكذلك صحف الأربعينات والخمسينات. حمل النائب الشيوعي خالد بكداش مطالبهم إلى البرلمان 1955. وأضربوا عن العمل من أجل حقوقهم عام 1970 كما أضربوا عام 2008 ضد خصخصة المرفأ، في الصورة عمال مرفأ اللاذقية منتصف الأربعينات.



أغنية لم تسمع منذ الفي عام

أصبح بالإمكان اكتشاف الموسيقى التي كان يستمع إليها اليونانيون القدماء، بعد أن شكلت هذه الموسيقى لغزاً حير العلماء على مدى آلاف السنين. وشكلت الموسيقى جزءاً لا يتجزأ من الثقافة اليونانية القديمة، مع الكثير من الشعر، مثل: أغنيات هوميروس وسافو في الفترة ما بين 750 إلى 350 قبل الميلاد، والتي تم تأليفها وأداؤها على هيئة موسيقى مغناة، أو مصحوبة أحياناً بالرقص. عمل عليه البروفيسور أرماند دانجور بجامعة أكسفورد، على مشروع إعادة بناء إحدى الأغاني اليونانية القديمة.



مجسمات فنية من الفلين

مجسمات فنية من مادة الفلين بيكترها الشاب أيسر عبيد من السويداء مجسماً موهبته الفنية ورغبته بتقديم شيء مختلف من حيث طبيعة المادة الأولية المستخدمة. فكانت أولى أعماله منحوتات جدارية بمادة الفلين التي لاقت تشجيع من شاهدها كما يقول في تصريح لسانا الثقافية. أبرزها: السفينة الشراعية بجميع مكوناتها، والتي تمثل نموذجاً للسفن المستخدمة في القرون الوسطى بطول لا يتجاوز 70 سنتيمتراً وارتفاع 70 سنتيمتراً ووزن يقل عن 100 غرام مع إمكانيته لتخفيفه أكثر بتصميم آخر.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/08/06» «فاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

فاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

35 ألفاً لرجال بانفيلوف الـ 28



اعتاد الناس على مشاهدة أفلام سينمائية من إنتاج الشركات الكبرى مثل هوليوود التي تملك رأس مال ضخماً، لتحقق هذه الشركات ملايين الدولارات من وراء هذه الأفلام.

لؤي محمد

هل تعرفون أن هذه الهيمنة السينمائية الهوليوودية بدأت تهتز؟ كيف حدث ذلك يا ترى؟

رجال بانفيلوف الـ 28

سنة 2016 أنهى المخرجان السينمائيان كيم دروجينين وأندرية شالوبا إخراج فيلم «رجال بانفيلوف الـ 28» في إطار من الأكشن والدراما التاريخية، ويصور ملخص قصة الفيلم حول الاتحاد السوفييتي أواخر نوفمبر عام 1941 مقتبساً من قصة حقيقية كمثل منشور في جريدة الجيش الأحمر «كراسنايا زفيزدا» للمراسل فاسيلي كورتييف بعد المعركة بوقت قصير.

تحدث المقال عن قصة رجال كتيبة المشاة 316 المكونة من 28 جندياً من الجيش الأحمر تحت قيادة الجنرال إيفان بانفيلوف الذي أوقف تقدم 54 دبابة نازية من الفرقة الحادية عشرة نحو موسكو. استشهد غالبية أفراد الكتيبة واستطاعوا كسر الهجوم الألماني في قطاعهم بأسلحتهم البسيطة. وتحول المقال المنشور عام 1941 إلى فيلم سينمائي عام 2016 وانتشرت قصة هؤلاء الرجال في العالم.

دور الناس بدل الشركات

كتب الكثير عن الأفلام السينمائية والروايات التي تتحدث عن الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا الفيلم يختلف بطريقة إنتاجه. يعرف القراء أن إنتاج الفيلم السينمائي يحتاج إلى تمويل شركات رأسمالية عملاقة،

بتخفيض المشاهد العنيفة القاسية في لقطات الأفلام كي لا تسبب للمشاهد تحريضاً غير مباشر على العنف، وحتى الأفلام التاريخية الحربية بدأت تخلو من المشاهد الدموية التي تعتبر «هوليوود» الأمريكية زعيمها العالمية. ثانياً: موضوع أخوة الشعوب وصدقتها: تمتلئ سينما هوليوود بمشاهد ورموز وإشارات لإهانة الشعوب وخاصة الشعب الفلسطيني إضافة إلى الروس والأكراد وشعوب شرق أوروبا وباقي شعوب البلدان الفقيرة، إضافة إلى ترويج فكرة تفوق الرجل الأبيض وصراع الحضارات. أما السينما الجديدة تصور وتحيي ما حدث منذ عقود قليلة لمحضات من الحياة المشتركة للناس مثل: فيلم رجال بانفيلوف الـ 28 ومسلسل قاسم الكازخي وغيره، حيث يقاتل الروسي والأوكراني والكازخي لوطن لوحد.

للدول بدل الخاصة للشركات، بل وترسم دور السينما نفسها في القرن الحادي والعشرين. هل هو في خدمة الناس أم في خدمة أصحاب الأرباح؟

خط الفصل الفلسفي في السينما

نستطيع اليوم أن نتحدث عن شيء اسمه خط الفصل الفلسفي في السينما، ومن أبرز ملامح هذا الخط: مواضيع الموقف من العنف وأخوة الشعوب. أولاً: موضوع العنف في الوقت الذي تلعب أفلام هوليوود دوراً مباشراً في التحريض على العنف والقتال بمختلف أشكاله كطريقة لحل مشاكل الحياة، بدءاً من أفلام التحريض على الجريمة إلى الأفلام التاريخية، يبرز نوع من السينما الجديدة في العالم «روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان بشكل خاص»

«يبرز فيلم «رجال بانفيلوف الـ 28» دور الناس والاقتصاد والدولة في صناعة السينما بدل الإمبراطوريات الرأسمالية كهوليوود بل وتبشر بكسر هيمنة على السينما»

ومن ثم جمع أرباح الفيلم لصالح مالكي هذه الشركات. ولكن في حالة فيلم «رجال بانفيلوف الـ 28» كان تمويل الفيلم جماعياً، وشارك الناس في التبرع لإنتاج الفيلم الذي بلغ عدد المتبرعين لصناعته أكثر من 35 ألف شخص، بينما استكملت حكومتا روسيا وكازاخستان باقي الميزانية التي بلغت مجموعها مليون و700 ألف دولار. ليبقى دور الشركة تقنياً غير متحكم.

يبرز فيلم «رجال بانفيلوف الـ 28» دور الناس والدولة والاقتصاد التعاوني في صناعة السينما بدل الإمبراطوريات الرأسمالية الخاصة كهوليوود بل وتبشر بكسر هيمنة الأخيرة على السينما. وهي الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل لرسم دور «الدولة» في مجال السينما واستخدام عائداتها العامة

كرة القدم في الشمس والظل لإدواردو غاليانو



قاسيون

1940 - 13 أبريل 2015» باحث وروائي وصحفي أوروغواياني، ولد في مونتيفيديو وترجمت كتبه إلى أكثر من عشرين لغة. قضى سنوات عديدة في المنفى لأسباب سياسية في إسبانيا والأرجنتين. ساند إدواردو غاليانو الحركات المناهضة للعولمة بحضوره الفكري، وشارك في مجلات عالمية وجرائد، مثل: لوموند ديبلوماتيك وغيرها. من أشهر أعماله: الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية، كتاب المعانقات، أفواه الزمن، أبناء الأيام، مرايا: ما يشبه تاريخاً للعالم، كرة القدم في الشمس والظل، ذاكرة النار في ثلاثة أجزاء وغيرها. وصر عن دار الطليعة الجديدة من أعمال إدواردو غاليانو الكتب التالية: ذاكرة النار، كلمات متجولة، كتاب المعانقات، كرة القدم في الشمس والظل.

لقد ذهبت تلك السنوات وتعلمت أخيراً قبول نفسي كما أنا: متسول لكرة قدم جيدة، أذهب حول العالم بيد ممدودة، وفي الملاعب أتوسل لعبة جميلة محبة في الله. وعندما أصادف لعبة كرة قدم جيدة أشكر تلك المعجزة ولا أعطي أي اهتمام لمن يكون الفريق أو البلد الذي قام بها.

صدر حديثاً عن دار الطليعة الجديدة كتاب «كرة القدم في الشمس والظل» من أدب أمريكا اللاتينية الذي كتبه إدواردو غاليانو لعشاق كرة القدم، وترجمة محمود العدوي بالتزامن مع انطلاق معرض الكتاب الحالي في مكتبة الأسد بدمشق. يذكر أن إدواردو غاليانو « 3 سبتمبر

يقول غاليانو: «مثل جميع أطفال أورغواي أردت أن أكون لاعب كرة قدم، ولقد لعبت بشكل جيد جداً في الحقيقة، كنت ماهراً ولكن فقط في الليل حين أكون نائماً. بينما في النهار كنت أسوأ ساق متخشبة تطأ قدماه ملاعب كرة القدم القليلة في بلدي».